عـقـــــد فتـح حسـاب

تـــــداول أوراق مـــاليـــة

اســـــم العميـــل	:	.....
رقـــم مباشـــــــر	:	.....
رقم مسلسل مباشـر	:	.....
الموظف المسئـول	:	.....
رقـــم الحفـــــظ	:	.....
المراقب الداخلى	:	.....

نموذج بيـانات الأشخـاص الـطـبـيـعـيـون

اسم العميل : ..... تاريخ الميلاد / / ـ الجنسية : ..... رقم قومى : ..... جواز سفر للأجانب : ..... صادر من : ..... بتاريخ / / سارى حتى / /	يملأ بواسطة مباشر رقم كـود البورصة الـمـوحـد : ..... رقـــم كـــود التداول من خلال مباشر : .....

عنوان المراسلات	عنوان المنزل :	التليفون	المحمول
	البريد الإلكترونى:	.....	.....
معلومات عن العمل	جهة العمل : ..... المنصب : ..... عدد سنوات الوظيفة :		
طريقة تلقى الأوامر	☐ تليفون ☐ فاكس ☐ تداول إلكترونى ☐ بريد ☐ تطبيقات الهاتف المحمول ☐ أى من الطرق السابقة		
طريقة إخطار العميل	☐ تليفون ☐ فاكس ☐ بريد إلكترونى ☐ بريد ☐ رسالة نصية ☐ أى من الطرق السابقة		
إرسال كشف الحساب	☐ شهرى ☐ ربع سنوى ☐ سنوى ☐ حفظ المراسلات بالشركة		
طريقة إرسال كشف الحساب	☐ فاكس ☐ بريد ☐ بريد إلكترونى ☐ أى من الطرق السابقة		
البنوك التى يتعامل معها العميل ويمكن الرجوع إليها	اسم البنك :	رقم الحساب :	
	اسم البنك :	رقم الحساب :	

أسماء الأشخاص الموكلون بالتعامل مع الشركة بالنيابة عن صاحب الحساب					
	الاسم	التليفون	الرقم القومى	سند الوكالة	صلته بصاحب الحساب
	حـــدود الـتـوكـيـل : ☐ إصدار أوامر بيع أو شراء ☐ استلام وتسلم أوراق مالية وأموال (برجاء استكمال قائمة التوقيعات المرفقة)				

أقر بصحة البيانات الواردة عاليه وتحت مسئوليتى ،،، **توقيع العميل**		**توقيع الوكيل**
يملأ بواسطة مباشر	اسم الموظف المسئول : ..... التاريخ : / /	تم توقيع العقد بالكامل أمامى وتحت مسئوليتى توقيع الموظف

اسم العميل : ..... تاريخ الميلاد / / ـ الجنسية : ..... رقم قومى : ..... جواز سفر للأجانب : ..... صادر من : ..... بتاريخ / / ساري حتى / /	**نمـــوذج تعارف العميل تطبيقاً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA)** **(Foreign Account Tax Compliance Act)** **تملأ بواسطة الأشخاص الطبيعيون**

حدد عنوان المراسلات	عنوان المنزل :	التليفون	المحمول
	البريد الإلكترونى:	.....	.....
معلومات عن العمل	جهة العمل : ..... المنصب : ..... عدد سنوات الوظيفة :		

هل تحمل جنسيات أخرى ؟ ☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم رجاء ذكر تللك الجنسيات تفصيلياً :

1- ..... 2- .....

3- ..... 4- .....

هل أنت شخص خاضع لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) ؟ ☐ نعم ☐ لا

(تم تعريف العميل من هو الشخص الأمريكي طبقاً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) وللمزيد يرجى مراجعة مستشار ضرائب أمريكية)

☐ هل تحمل جواز سفر أمريكي	جواز رقم :
☐ مقيم بصفة دائمة (حامل البطاقة الخضراء)	بطاقة رقم :
☐ مقيم بصفة مؤقتة على فترات	
☐ هل تتعامل مع مصلحة الضرائب الأمريكية	بطاقة رقم :

هل لديك محل إقامة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب بنعم أذكره تفصيلياً :

1- .....

2- .....

هل لديك رقم هاتف داخل الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب بنعم أذكره تفصيلياً :

1- ..... 2- .....

إقرار

أقر بصفتي الشخصية / بصفتي ولى على القاصر بأن كافة البيانات أعلاه صحيحة وكاملة وأننى المستفيد من هذا الحساب ، وأقر بأنه فى حالة خضوعنا لأحكام قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA فإنني أقر بصحة البيانات والمعلومات المقدمة منا ، كما أصرح للشركة بالإفصاح عن أية بيانات أو معلومات خاصة بحساباتي النقدية والأدوات المالية لدى الشركة مع أي جهة ذات صلة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA سواء كانت تلك الجهة محلية أو خارجية مع التصريح لتلك الجهة بتبادل تلك المعلومات مع أطراف أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون.

كما نتعهد بتحديث البيانات بكل مايطرأ عليها من تغيير ، وذلك دون أدنى مسؤولية على الشركة من أي نوع ، وهذا الإقرار نهائي وغير قابل للإلغاء أو التعديل.

توقيع العميل :	**التاريخ :**

نمـــوذج بيـانات الأشخـاص الاعتبارية

اسم العميل : ..... رقم القيد بالسجل التجارى : ..... مكتب : ..... تاريخ القيد بالسجل التجارى : ..... صادر بتاريخ / /	يملأ بواسطة مباشر رقم كـود البورصة الـمـوحـد : ..... رقـــــم كـــود التداول من خلال مباشر : .....

عنوان المراسلات	المركز الرئيسى	تليفاكس محمول	البريد الإلكترونى ....
طبيعة النشـــاط	.....		
طريقة تلقى الأوامر	☐ تليفون ☐ فاكس ☐ تداول إلكترونى ☐ بريد إلكترونى ☐ تطبيقات المحمول ☐ أى من الطرق السابقة		
طريقة إخطار العميل	☐ تليفون ☐ فاكس ☐ بريد إلكترونى ☐ بريد ☐ رسالة نصية ☐ أى من الطرق السابقة		
إرسال كشف الحساب	☐ شهرى ☐ ربع سنوى ☐ سنوى ☐ حفظ المراسلات بالشركة		
طريقة إرسال كشف الحساب	☐ فاكس ☐ بريد ☐ بريد إلكترونى ☐ أى من الطرق السابقة		
البنوك التى يتعامل معها العميل ويمكن الرجوع إليها	اسم البنك :	رقم الحساب :	
	اسم البنك :	رقم الحساب :	
	اسم البنك :	رقم الحساب :	

أسماء الأشخاص المفوضون بالتعامل على الحساب	الاسم	التليفون	الرقم القومى	سند الوكالة	صلته بصاحب الحساب
	حـدود الـتـوكـيـل : ☐ إصدار أوامر بيع أو شراء ☐ استلام وتسلم أوراق مالية وأموال (برجاء استكمال قائمة التوقيعات المرفقة)				

أقر بصحة البيانات الواردة عاليه وتحت مسئوليتى ،،، **توقيع المفوض بفتح الحساب :**		صفة المفوض بفتح الحساب: .....
يملأ بواسطة مباشر	اسم الموظف المسئول : ..... التاريخ : / /	تم توقيع العقد بالكامل أمامى وتحت مسئوليتى توقيع الموظف

اسم العميل : ..... رقم القيد بالسجل التجارى : ..... مكتب : ..... تاريخ القيد بالسجل التجارى : ..... صادر بتاريخ / /	**نمـــوذج تعارف العميل تطبيقاً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA)** **(Foreign Account Tax Compliance Act)** **تملأ بواسطة الأشخاص الاعتبارية**

عنوان المراسلات	المركز الرئيسى	تليفاكس محمول	البريد الإلكترونى .....
طبيعة النشـــاط	.....		

هل الشركة لديها GIIN لدى مصلحة الضرائب الأمريكية IRS (Internal Revenue Service) ؟

☐ نعم ☐ لا

اذا كان الجواب بنعم رجاء ذكره تفصيلياً :

هل الشركة أمريكية مسجلة أو تم تأسيسها فى الولايات المتحدة ؟

☐ نعم ☐ لا

هل هناك شركات - مؤسسات أميركية تمتلك بشكل منفرد أو مجمع هي أو أي شركات أو مؤسسات مرتبطة بها نسبة تجاوز 10 % من رأس مال الشركة ؟

☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم رجاء استيفاء التالى :

نسبة الملكية	المنصب	اسم الشركة	صلة القرابة	الاسم

هل هناك شخص أمريكي يمتلك هو والمجموعة المرتبطة به نسبة تجاوز 10 % من رأسمال الشركة ؟

☐ نعم ☐ لا

نسبة الملكية	المنصب	اسم الشركة	صلة القرابة	الاسم

هل هناك سبق للشركة أن قامت باعطاء تعليمات ثابتة بتحويل أي مبالغ الى حساب فى الولايات المتحدة ؟

☐ نعم ☐ لا

هل للشركة رقم هاتف أو سبق لها أن فوضت أو وكلت اشخاصا لديهم عناوين داخل الولايات المتحدة ؟

☐ نعم ☐ لا

إقرار

نقر بأن كافة البيانات أعلاه صحيحة وكاملة ، ونقر بأننا فى حالة خضوعنا لأحكام قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA بصحة البيانات والمعلومات المقدمة منا ، كما نصرح للشركة بالإفصاح عن أية بيانات أو معلومات خاصة بحساباتي النقدية والأدوات المالية لدى الشركة مع أي جهة ذات صلة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA سواء كانت تلك الجهة محلية أو خارجية مع التصريح لتلك الجهة بتبادل تلك المعلومات مع أطراف أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون.

كما نتعهد بتحديث البيانات بكل مايطرأ عليها من تغيير ، وذلك دون أدنى مسؤولية على الشركة من أى نوع فى أى مما ذكر ، كما نقر أنه فى حال إجراء تغيير فى ملكية الشركة أو إجراءات تسجيل الشركة قد تؤدي إلى وجود شريك أمريكي الجنسية يمتلك حصة تتجاوز 10 % من رأسمال الشركة أو فى حال تغيير كيان الشركة لتصبح شركة / مؤسسة أمريكية سنقوم باخطار الشركة فوراً وذلك امتثالاً لأحكام قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA وتعديلاته ، وهذا الإقرار نهائي وغير قابل للإلغاء أو التعديل.

توقيع المفوض بفتح الحساب :.....	منصب المفوض بفتح الحساب:	التاريخ : .....

بيانات تكميلية خاصة بالعميل

تملأ بواسطة الأفراد والأشخاص الاعتبارية

هل تعمل أو أى أحد من أقاربك حتى الدرجة الثانية أو أى من المفوضين على هذا الحساب لدى أى شركة أو مؤسسة تعمل فى مجال الأوراق المالية ؟
☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم رجاء استيفاء التالى :

الاســـــــم	صلــة القرابــة	اسم الشركة	المنصب

هل تشغل أو أى أحد من أقاربك حتى الدرجة الثانية أو أى من المفوضين على هذا الحساب عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات التى يتم التعامل عليها فى بورصة الأوراق المالية أو تملك نسبة مساهمة (أكثر من 5%) فيها وقت التوقيع على هذا العقد ؟
☐ نعم ☐ لا

إذا كان الجواب بنعم رجاء استيفاء التالى :

الاســـــــم	صلــة القرابــة	اســم الشركة	المنصب	نسبة الملكية

ما هى جهة الحفظ التى يرغب العميل التعامل معها ؟
1- ..... 2- ..... 3- .....

هل تفوض الشركة فى تحصيل الكوبونات الخاصة بك ؟
☐ نعم ☐ لا

هل ترغب فى أن تقوم الشركة بتداول أوراق مالية أجنبية لصالحك ؟
☐ نعم ☐ لا

يلتزم العميل حال كونه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو مساهم رئيسى أو من العاملين بإحدى الشركات المدرجة أو العاملة بقواعد الإفصاح والقيد والتداول والموافقات الصادرة فى هذا الشأن كل بحسب موقعه وتم تعريف العميل معنى الشركات المدرجة والعاملة.

أقر بصحة البيانات الواردة عاليه وتحت مسئوليتى ،،،

توقيع العميل

نمــوذج تعــارف العميــل

هل يتعامل العميل فى سوق الأوراق المالية من خلال شركة أخرى ؟

☐ نعم ☐ لا

ما هى درجة معرفة العميل بنشاط الاستثمار فى مجال الأوراق المالية ؟

☐ معرفة بسيطة جدا ☐ معرفة أساسية

ما هو الهدف الاستثمارى للعميل ؟

☐ عائد دورى ☐ أرباح رأسمالية قصيرة الأجل (مضاربة) ☐ أرباح رأسمالية طويلة الأجل

هل يواجه العميل صعوبات فى إضافة استثمارات جديدة لمحفظته الاستثمارية ؟

☐ نعم ☐ لا

ما هو الهدف الزمنى المخطط لتحقيق الأهداف الاستثمارية للعميل ؟

☐ صفر-3سنوات ☐ قصيرة الأجل (3-5)
☐ متوسطة الأجل (5-10 سنوات) ☐ طويلة الأجل (10 سنوات فأكثر)

ما هو درجة تقبل العميل للتقلبات قصيرة الأجل فى أسعار الأوراق المالية المتداولة بالسوق ؟

☐ لا يقبل تقلبات السوق ☐ يقبلها بدرجة معقولة
☐ يقبلها بدرجة كبيرة ☐ يقبلها بصورة مطلقة

هل يملك العميل مصادر دخل أخرى لمواجهة النفقات المعيشية الطارئة غير المتوقعة ؟

☐ نعم ☐ لا

هل يتوقع العميل زيادة فى دخله السنوى خلال الخمس سنوات القادمة ؟

☐ نعم ☐ لا

ما هو عدد أفراد أسرة العميل ؟ (لحساب الشخص الطبيعى)

☐ صفر - 2 فرد ☐ 3 – 5 أفراد ☐ 5 أفراد فأكثر

ما هو حجم المحفظة المتوقع تكوينها خلال المدى الزمنى الذى يحقق الأهداف الاستثمارية للعميل ؟

☐ أقل من 50,000 جنيه ☐ 50,0000 – 99,999 جنيه
☐ 100,000 - 500,000 جنيه ☐ 500,000 جنيه فأكثر

أقر بصحة البيانات الواردة عاليه وتحت مسئوليتى ،،،

توقيع العميل

شـــروط الـعقــد

إنه فى يوم : .....الموافق ...../...../.....

تم الاتفاق بين كل من

أولاً : شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات (ش.م.م) منشأة وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط من هيئة سوق المال رقم 421 ، والكائن مقرها فى 22 أ شارع أنور المفتى – مبنى طيبة 2000 الإدارى – مدينة نصر - القاهرة .

ويمثلها فى هذا الاتفاق السيد /.....بصفته .....

ويشار إليها فى هذا العقد بـ (الشركة) أو (الطرف الأول)

ثانياً : السيد / شركة .....

(الثابت البيانات طبقا لنموذج البيانات) ، ويشار إليه فى هذا العقد بـ (العميل) أو (الطرف الثانى)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الوساطة فى الأوراق المالية ، وحيث أن العميل – الطرف الثانى – يرغب فى التعامل فى الأوراق المالية بواسطة الطرف الأول .
كما يرغب العميل فى الاستفادة من الخدمات الإضافية التى يقدمها الطرف الأول من بحوث ودراسات استثمارية وتحصيل الكوبونات والاكتتابات وتسجيل الأسهم وسداد الأقساط المستحقة عليها ، وكذلك تحويل الشهادات إلى صكوك .
وحيث أقر الطرفان بأهليتهما القانونية وصلاحيتهما لإبرام هذا العقد ، فقد اتفقا على ما يلى :

البند الأول : حكم التمهيد والنماذج المرفقة

يعتبر كل من التمهيد السابق والمعلومات الشخصية والتكميلية الواردة فى النماذج المرفقة مع هذا العقد جزءا منه ويكملان بعضهما البعض.

البند الثانى : التزامات وواجبات وإقرارات العميل

1- يقوم العميل بإصدار أوامر شراء وبيع أوراق مالية للطرف الأول سواء باليد أو عن طريق الفاكس أو التداول الإلكترونى أو البريد الإلكترونى أو تطبيقات الهاتف المحمول ، كما يجوز تلقى الأوامر تليفونيا - طبقا لموافقة الهيئة على قيام الشركة بذلك - وتسجيلها بمعرفة الطرف الأول على نظام التسجيل الهاتفى وسجل الأوامر بالشركة ، وذلك طبقا للنماذج والضمانات التى تعتمدها الهيئة لتلقى الأوامر تليفونيا والتى ستراعى الإجراءات المحددة لاحقا فى هذا العقد .
2- يلتزم العميل بالأمر متى صدر منه أو ممن هو صاحب الصفة فى تمثيله إلى أن تنتهى مدة صلاحية الأمر أو أن يتم إخطار الطرف الأول بإلغائه قبل التنفيذ .
3- يلتزم العميل قبل الطرف الأول بسداد قيمة عمليات الشراء ، وكذلك عمولات البيع والشراء ، بالإضافة إلى الخدمات والمصروفات الأخرى – وفقا للجدول المرفق ، والذى يعد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ويقوم الطرف الأول بخصم هذه المصروفات من حساب العميل دون الرجوع إليه .
4- تعتبر الفاتورة الصادرة من الطرف الأول إلى العميل بمثابة الدليل المعتمد للتنفيذ وتكون واجبة الأداء فور تمام التسوية طبقا لأحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقواعد المعمول بها بالبورصة المصرية وشركة مصر المقاصة والإيداع والقيد المركزى.
5- إذا تأخر العميل فى أداء أى من التزاماته فى هذا العقد فيكون ملزما بتعويض الطرف الأول عن كافة الأضرار المادية المترتبة على ذلك وبتكلفة الأموال التى تكبدها الطرف الأول ، بالإضافة إلى أية غرامات يحصلها صندوق ضمان التسويات نتيجة لتأخر العميل فى السداد النقدى أو تسليم الأوراق الخاصة بالعمليات المنفذة ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (243) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 يحق للطرف الأول تجميد رصيد العميل لدى شركة مصر للمقاصة فى حساب معلق لحين التصرف بالبيع بأسعار السوق فى كل أو جزء من الأوراق المالية المملوكة للطرف الثانى فى الحدود التى تمكنه من تغطية الرصيد النقدى المدين المكشوف للطرف الثانى ، وفى حالة عدم الوفاء بقيمة الأوراق المالية المشتراة لصالح العميل خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بالتنفيذ يتم إنذار العميل كتابيا على أن يتضمن الإنذار أنه إذا لم يتم الوفاء بما عليه من مستحقات للشركة خلال ثلاثة أيام عمل فإن ذلك يعد بمثابة تفويض من العميل للشركة ببيع الكمية التى لم يسدد قيمتها ، وأنه فى حالة عدم كفاية حصيلة بيع الأوراق المالية لتغطية الرصيد المدين ، يحق للطرف الأول الرجوع على الطرف الثانى فى حدود باقى الرصيد المكشوف سواء كان الرجوع على العميل سببه عدم كفاية الرصيد أو إصداره شيكا لايقابله رصيد .

6- فى حالة عدم اعتراض العميل على إخطارات التنفيذ المرسلة إليه بأى من طرق الإخطار الواردة بنموذج بيانات العميل خلال يومين عمل على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر ذلك موافقة نهائية منه على ما جاء بالإخطار ، كما أن عدم اعتراض العميل على كشوف الحساب خلال 15 يوما على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر موافقة نهائية منه على ما جاء بها كذلك فإن العميل يكون مقر أيضا بالعملية فى أى حال من الأحوال التالية ولا يجوز له الاعتراض عليها بعد ذلك :
- صدور الأمر من العميل وفقا لطريقة تلقى الأوامر المنصوص عليها فى هذا العقد .
- مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمى) على الفاتورة .
- مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمى) على كشف حساب مذكور فيه تفاصيل العمليات والمبالغ المتعلقة بها التى تمت على الحساب .

7- يلتزم العميل حال كونه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو مساهم رئيسى أو من العاملين بإحدى الشركات المدرجة أو العاملة بقواعد الإفصاح والقيد والتداول والموافقات الصادرة فى هذا الشأن كل بحسب موقعه .

8- يلتزم العميل بإخطار الشركة كتابة بأية تعديلات قد تطرأ على أى من البيانات الواردة بنموذج بيانات العميل فى هذا العقد .

9- يقر العميل بأن كافة المستندات والبيانات المقدمة منه صحيحة وعلى مسئوليته .

البند الثالث : التزامات الشركة وواجباتها

1- يلتزم الطرف الأول بشراء وبيع الأوراق المالية باسم ولحساب الطرف الثانى طبقا لما تقضى به أحكام المادة (256) من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 .

2- يقوم الطرف الأول بإخطار العميل بالطريقة المتفق عليها فى هذا العقد بموقف تنفيذ أمره سواء بالبيع أو الشراء خلال 24 ساعة من تاريخ تنفيذ الأمر .

3- يلتزم الطرف الأول قبل العميل ببذل أقصى جهد من أجل الحفاظ على سرية المعلومات والمستندات الخاصة بالعميل وفى حدود القانون وكذلك تجنب تضارب المصالح فى تنفيذ أى أمر من أوامر الطرف الثانى .

4- يبذل الطرف الأول أقصى درجات العناية لإتمام تنفيذ أوامر العميل ، إلا أنه إذا لم يستطع الطرف الأول تنفيذ كل الكمية المدرجة فى أمر العميل فليس من حق العميل الامتناع عن قبول الكمية المنفذة لصالحه إلا إذا كان هناك نص صريح فى الأمر يقضى بغير ذلك .

البند الرابع : مدة العقد

مدة هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه وتجدد تلقائيا ، ويحق لأى من الطرفين إنهاءه فى أى وقت بموجب إخطار يرسل إلى أو يسلم على العنوان المحدد فى نموذج بيانات العميل أو البريد الإلكترونى قبل خمسة عشر يوما من الإنهاء على أن تتم تسوية أى معلقات بين الطرفين خلال أسبوع من تاريخ الإخطار.

البند الخامس : أحكام عامة

1- كل نصيحة بتوصيات من الطرف الأول تتم بناءا على المعلومات المتاحة وبغرض خدمة العميل لاتعتبر ضمانا لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلى ، حيث قد يؤدى تذبذب الأسعار إلى ربح أو خسارة لا يكون الطرف الأول مسئولا عنها ، كما أنه غير مسئول عن العمليات التى تقوم إدارة البورصة أو الهيئة العامة للرقابة المالية بإلغائها شريطة ألا يكون سبب الإلغاء راجعا إلى الطرف الأول ومع عدم الإخلال بمسئوليته فى بذل أقصى درجات العناية .

2- يعتبر قيام العميل بإجراء سحب نقدى من حسابه لدى الشركة أو فك حجز أسهم من الأسهم المحجوزة بمعرفة الشركة وعدم الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإجراء بمثابة مصادقة من العميل على كل ماورد بكشف حسابه لدى الشركة من بداية التعامل وحتى تاريخ الإجراء.

3- يقر العميل بأنه المالك الأصلى والمستفيد الوحيد من فتح الحساب وبأن جميع مصادر أمواله هى مصادر مشروعة ويقوم باستيفاء النماذج المرفقة ، كما يلتزم العميل بموافاة الطرف الأول بأى بيانات إضافية قد يطلبها منه لتحديد مصادر الأموال المستثمرة فى شراء الأوراق المالية طبقاً لأحكام القانون رقم (80) لسنة 2002 الخاص بمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (620) لسنة 2001 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 87 لسنة 2008 الصادر عن مجلس إدارتها بشأن الضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا النموذج المعد بمعرفة الهيئة فى هذا الشأن وذلك تطبيقاً لمبدأ "اعرف عميلك ".

4- تسرى على هذا العقد أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة وقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999.

5- يجوز للطرف الأول تعديل أى بند من هذا العقد بعد إخطار العميل ، وأية إخطارات ترسل إلى أو تسلم على العنوان المحدد فى نموذج بيانات العميل أو البريد الإلكترونى تعتبر صحيحة ومنتجة لآثارها ما لم يعترض العميل على التعديل خلال يومين عمل.

البند السادس : تسوية المنازعات

أى نزاع قد ينشأ فى تنفيذ أو تفسير هذا العقد أو ملحقاته يتم تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية وفى حالة عدم التوصل لحل مرضى للطرفين يتم حسم النزاع عن طريق التحكيم وفقا لأحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم 27 لسنة 1994 ووفقا لقواعد مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم عن طريق محكم فرد ويكون مقر التحكيم بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية ويكون التحكيم باللغة العربية .

البند السابع : نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها .

مرفقات :

- (الأفراد) صورة إثبات الشخصية ، التوكيلات الرسمية لمن يفوضهم بالتعامل على الحساب .
- (الأشخاص الاعتبارية) صورة من السجل التجارى ، والنظام الأساسى للشركة ، وتفويض من الشركه بفتح حساب مع الطرف الأول ، وكذلك بالأشخاص المفوضين بالتعامل على الحساب ، وصورة من إثبات الشخصية للمفوضين بالتعامل مع الشركة.
- بيان العمولات والمصروفات والرسوم .
- تفويض بالاستعلام عن العميل من البنوك التى يتعامل معها .
- ملحق عقد لتداول الأوراق المالية عبر الشبكة الدولية للمعلومات .
- ملحق عقد لتداول الأوراق المالية وفقاً لآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة .
- ملحق عقد تلقى وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة .
- ملحق عقد توفير تمويل شراء أوراق مالية بالهامش .

الطرف الأول (الشركة)	**الطرف الثانى (العميل)**
الاسم	الاسم .....
التوقيع	التوقيع .....

بيان المصروفات والرسوم

عمولة التداول :	..... فى الألف بحد أدنى 2 جم
عمولة تحصيل الكوبونات :	1 فى الألف بحد أدنى 10 جم
عمولة الاكتتابات :	5 فى الألف بحد أدنى 30 جم
مصروفات إدارية :	2 جم للفاتورة
التداول الإلكترونى من خلال الموقع :	مجانا

- تعد الرسوم المذكورة أعلاه جزءا من الشروط الواردة فى هذا العقد وملحقاته ، ويحق للشركة تعديل هذه الرسوم وأسعارها مستقبلا وذلك بعد إخطار العميل بالتعديلات بأى طريقة من طرق الإخطار المشار إليها بهذا العقد ، ويسرى التعديل من تاريخ إخطار العميل بالعمولات الجديدة.
- يتحمل العميل رسوم شركة المقاصة ، ومصاريف البورصة ، وضريبة الدمغة ، ورسوم الحفظ المركزى ، ورسوم الحيازة السنوية أو أى رسوم أخرى قد تنتج عن عملية تداول الأوراق المالية فى البورصة ، حيث يتم خصمها من حسابه مباشرة وتوريدها للجهة المعنية .
- تقوم الشركة بتقديم خدمة عرض الأسعار اللحظية للأسهم من خلال الموقع الإلكترونى والتطبيقات المختلفة من خلال طرف ثالث ، وذلك مقابل رسوم يتم خصمها تلقائيا من حساب العميل لدى الشركة مقدما لصالح الطرف الثالث كل شهر .
- يتحمل العميل أية خدمات أخرى غير مذكورة بالجدول أعلاه .
- يخصم مباشرة من حساب العميل لدى الشركة مصاريف تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك والمخصومة بمعرفتها ، ومصاريف التحويل من حساب العميل لدى الشركة ، ومصاريف أى خدمات إضافية أخرى تقدمها الشركة للعميل .

الطرف الثانى (العميل)

الاسم .....

التوقيع .....

نموذج استعلام البنوك

التاريخ / /

إلى السادة بنك .....

الموضوع : عميلنا السادة / السيد .....

برجاء التكرم بموافاتنا بمعلوماتكم عن السمعة المالية ومدة وطبيعة التعامل مع العميل المذكور أعلاه علماً بأننا نؤكد لكم أن جميع المعلومات التى سوف تقومون بموافاتنا بها سوف تعامل بسرية تامة ، وقد حصلت الشركة على موافقة العميل عن الاستعلام عنه لديكم كما هو مبين أدناه .

عن الشركة

الاســـــم :.....

التوقيـــع :.....

أوافق أنا الموقع أدناه على إعطاء كافة البيانات المطلوبة للشركة بدون أدنى مسئولية عليكم .

العـمـيل

الاسـم :.....

التوقيع :.....

معلومات الحساب البنكى للعميل

اسم البنك : ..... الفرع : .....

اسم صاحب الحساب : .....

رقم الحساب :.....

نوع الحساب :.....

العملة :.....

ملحق عقد لتداول الأوراق المالية

عبر الشبكة الدولية للمعلومات

أولا : مقدمة

حيث أن شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات (ويشار إليها فيما بعد بالشركة) تقوم بتقديم خدمة تداول الأوراق المالية لعملائها عن طريق الإنترنت وفقا للترخيص الممنوح لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 421 بتاريخ 2007/9/20 مما يسمح لعملائها بالاستعلام عن تعاملات وأسعار البورصة المصرية وكذلك تسمح لهم بالاستعلام عن أرصدتهم من الأسهم والنقد المحفوظة لدى الشركة كما يسمح هذا النظام للعملاء بالتداول سواء عن طريق البيع أو الشراء فى البورصة المصرية ولما كان العميل قد قام بإبرام اتفاق فتح حساب لتداول الأوراق المالية مع الشركة بموجبه تقوم الشركة بتنفيذ تعليمات العميل فى شراء أو بيع الأوراق المالية عن طريق الحساب النقدى المفتوح طرفها ، وحيث يرغب الطرفان فى تطوير العلاقة بينهما مع علم العميل أن هذا العقد يدور وجودا وعدما مع عقد فتح الحساب المؤرخ ...../...../..... بحيث أنه لايجوز للعملاء إبرام مثل هذا العقد مع الشركة إلا فى حال أن كانوا متعاقدين معها بموجب اتفاق فتح حساب تداول أوراق مالية ويعد هذا العقد مكملا ومتمما له ويتم الاعتداد به فى حالة عدم نص أو إغفال هذا العقد لأى إشتراطات ، ويخضع هذا العقد للقوانين المصرية كما تسرى فيما لم يرد به نص خاص فى هذا العقد أحكام واشتراطات عقد فتح الحساب الموقع بين العميل والشركة والسابق الإشارة إليه.

ثانيا : الدخول إلى موقع مباشر للتداول عبر الإنترنت

يقر العميل أنه حتى يتمكن من التداول عبر الإنترنت عن طريق موقع مباشر يجب عليه التوقيع وقبول جميع اشتراطات وأحكام هذا العقد ، كما يلتزم بعد دخول الموقع بتدوين البيانات المطلوب استكمالها للتعرف على شخصية العميل مثلا على سبيل المثال لا الحصر رقم حساب العميل لدى الشركة ورقم صندوق البريد ورقم الهاتف المحمول الخاص بالعميل على أن تتوافق هذه البيانات مع البيانات المسجلة لدى الشركة حتى يتمكن العميل من الحصول على الرقم السرى الذى سيمكنه من الدخول إلى الموقع ، ويجوز للشركة طلب إضافة بعض البيانات الجديدة بعد إخطار العميل بذلك حتى يتمكن من إبلاغها للشركة ثم الدخول إلى الموقع .

ثالثا : شروط العقد

يقر العميل ويلتزم بما يلى :

1- أنه على علم وإلمام بكافة شروط وأحكام هذا العقد كما يلتزم بجميع شروطه وأحكامه .
2- أن اشتراكه فى هذه الخدمة (التداول الإلكترونى) محل هذا العقد يتم من خلال موقع الشركة الإلكترونى ومن جهاز الحاسب الآلى الخاص به وذلك بالضغط على آليا بالموافقة وتعبئة استمارة التسجيل آليا ولا يحق للعميل تقديم أى اعتراضات فى هذا الشأن طالما أن الإجراءات تمت من خلال موقع الشركة الإلكترونى وبعد إدخال البيانات الموضحة بعاليه لإثبات شخصيته .
3- أنه لن يسمح له بالتعامل من خلال الشركة عن طريق الإنترنت إلا بعد إبرام عقد فتح الحساب الذى يخول للشركة تداول باسم العميل ويشمل حسابين نقدى ومحفظة أوراق مالية .
4- أن البيانات المطلوبة للسماح للعميل للدخول على موقع الشركة عبر الإنترنت والرقم السرى الخاص بالتداول عبر الإنترنت هى بيانات سرية يجب على العميل التأكد من عدم حصول أى شخص عليها ويكون مسئولا عنها مسئولية كاملة ، وفى حالة حصول أحد الأشخاص عليها ولو بطريق الخطأ يكون العميل مسئولا وحده دون غيره عن أى أضرار قد تحدث له مع عدم مسئولية الشركة عن أى تلاعب أو أخطاء تنتج عن ضياع هذه البيانات أو استخدامها بواسطة شخص آخر وإن لم يكن العميل أو أحد المفوضين عنه.
5- أن الشركة تتعامل مع أى تعليمات تصلها من العميل من خلال "التداول عبر الإنترنت" عن طريق حسابه الخاص كما لو أنها مرسلة من العميل مادام قد تم الوصول إلى " التداول عبر الإنترنت " باستخدام كلمة السر الخاصة بالدخول وكلمة السر لتنفيذ العمليات " التداول عبر الإنترنت " من قبل العميل أو من قبل الشركة أو من قبل الهيئة .
6- أنه سيكون مسئولا وحده عن أى تعليمات منه ترسل من خلال " التداول عبرالإنترنت " بما فى ذلك أى أخطاء أو أعطال أو تكرار فى تعليمات العميل .
7- أن الشركة أو أى طرف مفوض منها يحق لهما الافتراض بأن أى من تعليمات العميل تكون بلا أخطاء ويجوز للشركة أو أى طرف مفوض منها العمل على ضوء تعليمات العميل ذلك إذا تضمنت معلومات كافية للشركة أو أى طرف مفوض للبدء فى تنفيذ الأمر مادام ضمن حدود صلاحية العميل ويوجد لديه حساب يغطى جميع المصروفات.
8- يلتزم العميل بإخطار الشركة فور ضياع أو فقد أى بيانات من المذكورة أعلاه أو عامة بحصول أحد من الغير عليها ويكون حتى وقت الإخطار مسئولا مسئولية كاملة عن أى أضرار قد تحدث له.

9- أنه قد قرأ بيان الكشف عن مخاطر شبكة الإنترنت الوارد بهذا العقد وبقبوله وإدراكه بكافة المخاطر المتعلقة بأنظمة الدخول عبر شبكة الإنترنت بما فى ذلك مخاطر احتمال اختراق العمليات السرية للعميل واحتمال حدوث تدخل طرف ثالث وأى مخاطر أمنية أخرى مختلفة ورد وصفها فى هذا العقد.
10- أن الشركة لا تكون مسئولة تجاه العميل من خلال "التداول عبر الإنترنت" حينما تعزى أسباب هذه الأضرار كليا أو جزئياً إلى أى طرف من الغير .
11- أنه حتى يتمكن من التداول عن طريق الإنترنت يجب أن يكون حسابه النقدى يسمح بالشراء وحساب الأوراق المالية يسمح بالبيع فى حالة البيع .
12- أن الشركة لن تعمل بأى صفة استشارية وبالتالى لن تتقدم بأى خدمات استشارية فيما يتعلق بعمليات التداول وأن قرار بيع وشراء أى أوراق مالية يرجع إليه وحده وأن قراره يكون مستقلا يرجع إلى إرادته الشخصية ولا يستند إلى أى توصية من الشركة .
13- أن الاستثمار فى الأسهم أو أية استثمارات أخرى مدرجة فى أسواق ما يحمل فى طياته مخاطر الخسارة وفرص الربح التى قد تتضمن خسارة كامل مبلغ استثمار العميل .
14- أنه فى ظل ظروف معينة فى السوق ربما يصبح من الصعب أو المستحيل تسوية أو تصفية محفظته .
15- أن الشركة عند تنفيذها عمليات التداول لا تصادق بأى حال من الأحوال على قراره الاستثمارى وليس من واجب الشركة تقديم أى مشورة حول استحسان ذلك البيع أو الشراء كما لا يؤيد ، ولا توصى الشركة بأى نصيحة استشارية ترد فى أى تقارير استشارية حول الاستثمار سواء كانت صادرة من قبل الشركة أو من أى طرف ثالث .
16- أنه قد لا يستطيع تنفيذ الأوامر الخاصة به وهذا لأسباب منها على سبيل المثال وليس الحصر عدم توافق السعر مع الحد الأدنى والأقصى للتداول وإيقاف التداول على الأسهم من قبل إدارة البورصة .
17- أنه يجوز للشركة أن تضيف ملاحق أو تعديلات أخرى على هذا العقد وذلك كشروط وأحكام إضافية على أن يتم إخطار العميل بها مسبقا ومادامت هذه الملاحق أو التعديلات تتوافق مع أحكام القوانين النافذة .
18- يكون من حق الشركة رفض أى عملة تداول لاتتوافق مع شروط هذا العقد .
19- قبل إرسال أى من تلك التعليمات يتعين بأنه يؤكد العميل بأن كافة المعلومات الواردة فى التعليمات صحيحة مثلا على سبيل المثال لا الحصر (1) الورقة المالية ، (2) كمية الأوراق المالية المراد تداولها ، (3) السعر المحدد أو سعر السوق الذى يرغب العميل تنفيذ الأمر بموجبه ،(4) تاريخ صلاحية الأمر .
20- يجوز للشركة الاحتفاظ بملفات إلكترونية عن كافة التعليمات التى تتلقاها من العميل بواسطة " تداول عبر الإنترنت".
21- تعتبر كافة عمليات التداول التى تنفذ من " تداول عبر الإنترنت " ملزمة على العميل فور الدخول إلى برنامج "التداول " ولن تسلم لأى عميل إيرادات من بيع الأوراق المالية إلا بعد انقضاء فترة التسوية .
22- أنه يحق للشركة رفض تنفيذ أى عملية تداول إذا كان حسب تقدير الشركة ، الرصيد الدائن فيه " الحساب النقدى " غير كاف أو سيصبح غير كاف لها فى يوم اكتمال عملية التداول تلك ، وفى حالة اعتقاد الشركة فى أى وقت بأن العميل فى حاجة لحماية نفسه ، فإنه يجوز لها بمحض تقديرها أن تطلب من العميل إيداع أى مبلغ نقدى لإجراء هذه الحماية .
23- يحظر على العميل إعطاء أى أوامر ينطوى عليها المضاربة الوهمية أو محاولة التأثير بشكل متعمد على أسعار التعامل على الأوراق المالية ، وللشركة الحق فى إخطار الهيئة والجهات المختصة .
24- يلتزم العميل حال كونه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو مساهم رئيسى أو من العاملين بإحدى الشركات المدرجة أو العاملة بقواعد الإفصاح والقيد والتداول والموافقات الصادرة فى هذا الشأن كل بحسب موقعه .
25- تشمل أدوات التداول الإلكترونى على سبيل المثال لا الحصر أجهزة الحاسب المكتبى والشخصى واللوحى وجميع التطبيقات المتاحة من خلال الهواتف الذكية .

رابعا : الضمانات والإعفاء من المسئولية

1- لا تقدم الشركة أى تعهدات للعميل فيما يتعلق بالجودة أو السرعة أو الأداء أو الدقة أوالاعتمادية أو خلاف ذلك أو بشأن استخدام العميل للتداول عبر الإنترنت .
2- لا تضمن أو تتعهد الشركة بأن يتوافق " التداول عبر الإنترنت " مع أى مواصفات تقدمها الشركة حول ذلك أو يكون "التداول عبر الإنترنت" خالياً من الأخطاء والعيوب .
3- لا تتحمل الشركة أى مسئولية عن أى خسارة أو أضرار يمكن أن يتكبدها العميل باستثناء ما هو ناتج عن الإهمال الكلى أو سوء التصرف المتعمد من جانب الشركة ، وبصورة خاصة لن تكون الشركة مسئولة عن أى خسارة أو تكاليف إضافية (مالم يثبت أن سبب هذه الخسارة والتكاليف الإضافية الإهمال الكلى أو سوء التصرف المتعمد من جانب الشركة) نشأ عما يلى :
   - أعطال الاتصالات أو الأنظمة أو المعدات أو خلل فنى سواء كلى أو جزئى .
   - الاحتيال أو التزوير .
   - أى حادث خارج عن إرادة الشركة .
   - أى أضرار عرضية أو ناتجة عن ظروف خارجة عن إرادة الشركة .
4- لا تتحمل الشركة بأى حال من الأحوال أى مسئولية قانونية تجاه العميل أو أى شخص آخر أو كيانات أخرى عن الأضرار من أى نوع كانت الناشئة عن استخدام العميل "التداول عبر الإنترنت" أو عدم قدرته على استخدامه أو إهمال فى ذلك أو عن أى انقطاع فى

توريد الخدمات بصرف النظر(بما فى ذلك الإهمال أو المسئولية القانونية الحصرية) سواء تم أو لم يتم إبلاغ بإمكانية حدوث تلك الأضرار أو يمكن أن يكون قد توقعها بأى طرق أخرى .

5- تلتزم الشركة ببذل جهوداً معقولة لضمان الأداء التام "التداول عبر الإنترنت" .
6- لا تتحمل الشركة مسئولية أعطال وخلل فى وسائل ومرافق الاتصالات التى لاتكون تحت سيطرة الشركة والتى يمكن أن تؤثر فى دقة أو سرعة التعليمات المرسلة من خلال "التداول عبر الإنترنت" .
7- لن تكون الشركة مسئولة عن أى خسائر سواء فعلية أو متوقعة تنشأ عن عدم قدرة العميل على تنفيذ عمليات التداول نتيجة عطل فى "التداول عبر الإنترنت" أو لأى سبب آخر .
8- لن تكون الشركة مسئولة عن أى فيروس بالحاسب الآلى أو أى مشكلة تتعلق به ويعزى السبب فيها إلى الخدمات التى يقدمها أى موقع خدمة إنترنت أو يمكن أن تنشأ من الحاسب الآلى الخاص للعميل .

خامسا : إلغاء العقد

- يجوز للعميل إلغاء ملحق العقد هذا فى أى وقت وذلك بإشعار الشركة كتابة بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول ولا يبدأ سريان هذا الإشعار إلا بعد يوم من استلامه من قبل الشركة .
- فى حالة إخلال العميل بأى بند من بنود هذا العقد يجوز للشركة أن تقوم فوراً بإلغاء هذا العقد وإلغاء حق دخول العميل إلى نظام التداول عبر الإنترنت واستخدامه ، ومع مراعاة ما ورد فى هذه المادة يحق للشركة أن تقوم من طرف واحد بإلغاء هذا العقد فى أى وقت بتوجيه إشعار كتابى للعميل .
- عند إلغاء هذا العقد لأى سبب من الأسباب ، تبقى واجبات ومسئوليات الشركة والعميل قائمة لما بعد هذا الإلغاء فيما يتعلق بأى عمليات وتداول لأية عمليات أخرى تمت فى فترة سريان العقد قبل إلغائه .
- من وقت لآخر يجوز للشركة أن ترسل للعميل أى تعديلات قد ترد على هذا العقد على عنوانه الموجود بسجلات الشركة وما لم يقم العميل بإشعار الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ التعديل بعدم قبوله ذلك التعديل فسيعتبر العميل بأنه قد وافق على ذلك التعديل ، وفى حالة قيام العميل بإشعار الشركة بعدم موافقته على التعديل فيحق للشركة القيام فوراً بإلغاء هذا العقد وإلغاء حق العميل فى الدخول إلى " نظام تداول عبر الإنترنت " واستخدامه إلا إنه يجوز للشركة دون أى التزام وجوبى عليها أن تكمل أى عمليات بدأها العميل قبل نفاذ الإلغاء وفى جميع الأحوال لا يجوز للعميل إبداء اعتراضه على أى تعديل يتم إضافته وفقا لأحكام القانون أو القرارات السارية .

سادسا : بيان الكشف عن مخاطر شبكة الإنترنت

يقر ويقبل العميل كافة المخاطر التى تنطوى عليها استخدام شبكة الإنترنت لتنفيذ عمليات الوساطة واتصالات المعلومات المتعلقة بها على سبيل المثال لا الحصر فئات المخاطر العامة التالية :

1- تدخل طرف ثالث بما فى ذلك اعتراض رسائل وإرسالها من قبل المحتالين والذين ينتحلون شخصيات الآخرين مثل الأشخاص الذين يتمكنوا من الدخول إلى مواقع الإنترنت والعبث بها والأشخاص الذين يتمكنون من ترصد مواقع الإنترنت دون العبث بها كما يمكن أن يتضمن تدخل الطرف الثالث إدخال البرامج والأنظمة بما فيها فيروسات الحاسب الآلى ، وبرامج التطفل والتسلل إلى الحاسب الآلى إلخ ... والتى يمكن أن تتداخل مع أو تحرق الاتصالات والتى يمكن أن تسبب ضرراً فى أنظمة الحاسب الآلى للعميل بما فى ذلك الأجهزة والبرامج .
2- تعطيل شبكة الاتصالات بما فى ذلك حدوث عطل متقطع وتأخير وانقطاع فيها والتى يمكن أن تؤدى إلى عدم تنفيذ العمليات المصرفية والوساطة فى وقتها وبالسرعة اللازمة .
3- التعديلات الداخلية على نظام الحاسب الآلى التابع للعميل من قبل موظفى العميل (فى حالة إذا كان العميل شخصية اعتبارية) ومستخدمين مفوضين آخرين (فى جميع الأحوال).
4- الإهمال فى التعامل مع البيانات الحساسة من قبل أشخاص يستخدمون أنظمة الحاسب الآلى الخاصة بالعميل أو البيانات المخزونة فيها أو التى يتم طبعها أو بطريقة أخرى تم استخراجها منها.
5- إمكانية تعرض أنظمة التشفير إلى أساليب التدخل بالقوة غير المنطقية وأنواع أخرى من الهجوم .
6- أى مخاطر ناتجة عن استخدام شبكة الإنترنت.
7- يقر العميل بأن تقنية الأمن وطرق تعقيد وسائل الأشخاص الذين يتمكنوا من اقتحام والدخول إلى مواقع الإنترنت والعبث بها والأطراف الثالثة الأخرى والذين يسعون لاعتراض أو التدخل فى اتصالات الإنترنت تتزايد بصورة مطردة مع الوقت ، وأن من المحتمل أن يكون من الضرورى متابعة تحديث تقنية وإجراءات الأمن باستمرار وتحسين اتصالات الإنترنت والعمليات المصرفية التى تنفذ من خلال شبكة الإنترنت .
8- يقر العميل بتوفير البرامج الحاجبة والواقية (Fire Walls) وأنظمة التشفير ، وكلمات السر وآليات مراقبة الدخول الأخرى للتقليل من المخاطر فى استخدام الإنترنت فى الاتصالات وفى تنفيذ العمليات كما يقر العميل بأن كل آلية من الآليات الآمنة هذه تكون فقط

قوية بقدر قوة أضعف حلقة فى النظام وأنه يتعين أن يتم بصورة ملائمة تنفيذ ومتابعة وتحديث وتطبيق قواعد الأمن الداخلية وذلك لضمان أقصى فاعلية من تلك الأنظمة .

9- يقر العميل بأنه يتعين بقاء عدد الأشخاص الذين يتم منحهم مستويات مختلفة من الدخول لنظام التداول الإلكترونى (الدخول الفعلى والدخول المنطقى) فيما يتعلق بأنظمة الحاسب الآلى عند أدنى مستوى مطلوب لتشغيل أنظمة الحاسب الآلى بفاعلية.

سابعا : أتعاب الشركة

يقر العميل ويتعهد بالتزامه بالوفاء بكافة الالتزامات المرتبطة والناشئة عن هذا النوع من التعامل وكذلك المصروفات والعمولات المحتسبة عليه وفقاً لجدول المصروفات والعمولات المرفق بعقد السمسرة .

ثامنا : سرية الحسابات

يخضع هذا العقد لمبدأ سرية الحسابات حيث تلتزم الشركة بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالعميل وعدم السماح للغير بالاطلاع عليها ، ومع عدم الإخلال بذلك يصرح العميل للشركة بالإفصاح عن البيانات وفقاً للقواعد المقررة بالقوانين السارية والقواعد الداخلية للجهات الرسمية التى تقرر اطلاعها على البيانات وتزويدها بها ، كما يقر العميل بموافقته على قيام الشركة باستخدام المستندات الخاصة به لديها فى حالة نشوء أى نزاع بينهما .

تاسعا : المراسلات

تقوم الشركة بإرسال كافة المراسلات على عنوان البريد الإلكترونى المحدد من العميل بنموذج البيانات وبذلك تعتبر كأنها سلمت إليه شخصيا على أن يكون العميل مسئولا بإخطار الشركة كتابيا فى حالة تغير عنوان البريد الإلكترونى ، وفى حالة عدم اعتراض العميل على ما ورد بالمراسلات خلال 15 يوما من تاريخ إرسالها إليه يعد ذلك تصديقا على كل ما ورد بها ، كما يقر العميل بأنه مسئولا عن صحة المستندات والبيانات المقدمة منه للشركة .

عاشرا : مدة العقد

يسرى هذا الملحق من تاريخ التوقيع عليه ويظل ساريا َ حتى إنهائه وفقا َ لأحكام البند الخامس من هذا الملحق أو حتى تاريخ إنهاء أو فسخ أو انتهاء مدة عقد فتح حساب تداول الأوراق المالية وأى تجديد له أيهما أقرب .

تم تسليم العميل اسم المستخدم وكلمة السر الخاصين بالتداول عبر شبكة المعلومات الدولية ويعد توقيع العميل على هذا العقد بمثابة إقرار باستلامه لهما ، والشركة ليس لديها أى وسائل للكشف عن شخصية مدخل الأمر ، وبالتالى فى حالة حصول أى شخص عليهما بأى طريقة ولو بطريق الخطأ يكون العميل مسئولا وحده دون غيره عن أى أضرار قد تحدث جراء ذلك مع عدم مسئولية الشركة عن أى تلاعب أو أخطاء تنتج عن تسربهما أو استخدامهما بواسطة شخص آخر وإن لم يكن العميل أو أحد المفوضين عنه ، ويتعهد العميل فى حالة فقده للرقم السرى بإبلاغ الشركة فورا بخطاب رسمى مع طلب إلغاء الرقم القديم وإصدار رقم جديد .

تؤكد الشركة على توافر إمكانية الاشتراك فى خاصية التوقيع الإلكترونى لأى عميل يرغب فى العمل بها ، مع التأكيد على كون هذه الخاصية من أعلى درجات تأمين العميل وتعاملاته وعلى ذلك فإن العميل يرغب / لا يرغب فى الاشتراك فى هذه الخاصية مع إقراره بخصم قيمة الرسوم السنوية المستحقة لتلك الخاصية من حسابه لدى الشركة .

الطرف الأول (الشركة)	**الطرف الثانى (العميل)**
الاسم	الاسم .....
التوقيع	التوقيع .....

اتفاقية تلقى الأوامر والتعليمات عن طريق التليفون / الفاكس / تطبيقات الهاتف المحمول / البريد الإلكترونى

قامت الشركة بالحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية - طبقا لأحكام المادة 263 من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 على قبول الأوامر عن طريق التليفون على نظام التسجيل الهاتفى المعتمد ، ويتم تسجيل الأوامر فى دفتر الأومر المعتمد من الهيئة ، وعليه يقر العميل بما يلى :

- بأنه فى حالة استقبال نظام التسجيل الهاتفى لأوامرى من رقم / أرقام الهاتف المسجل بنموذج تعارف العميل والمذكور فى هذا الإقرار فإننى أكون مسئولا عنها مسئولية كاملة دون أدنى مسئولية على الشركة مع تحملى لكافة الآثار التى تنتجها هذه الأوامر كما لو أنها أوامر كتابية وأيضا كافة العواقب التى تترتب عليها وبالتالى لا يجوز لى الرجوع على الشركة بشأن ذلك كما تلتزم الشركة باتخاذ عناية الرجل الحريص لضمان سرية المكالمات الهاتفية للعميل .
- المكالمات التليفونية بين الطرفين والتى تكون منتجة لكافة آثارها القانونية هى الخاصة بأوامر العميل من بيع وشراء وطلب سحب أموال أو تحويل سواء داخلى أو على حسابى لدى البنك ، وإخطارات التنفيذ ، وكذلك تعديل البيانات والمعلومات بين الطرفين وكل ما يتعلق بحساب العميل لدى الشركة .
- أن الرسائل النصية باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول لها نفس الأثر كما لو أنها أوامر كتابية .
- رقم التليفون المحمول الخاص بى هو / .....
- كافة الأوامر الصادرة من البريد الإلكتروني لها نفس الأثر كما لو أنها أوامر كتابية .
- البريد الإلكترونى الخاص بى هو / .....
- بأنه فى حالة استقبال فاكس الشركة لأوامره فإنه يكون مسئولا عنها مسئولية كاملة دون أدنى مسئولية على الشركة مع تحمل العميل لكافة الآثار التى تنتجها هذه الأوامر كما لو أنها أوامر كتابية وأيضا كافة العواقب التى تترتب عليها وبالتالى لا يجوز للعميل الرجوع على الشركة بشأن ذلك كما تلتزم الشركة باتخاذ عناية الرجل الحريص فى اتخاذ دواعى الحيطة والحظر لضمان سرية تلك الإخطارات.
- الإخطارات التى يجوز أن ترسل بالفاكس بين الطرفين والتى تكون منتجة لكافة آثارها القانونية هى الخاصة بأوامر العميل من بيع وشراء وكذلك تعديل البيانات والمعلومات بين الطرفين والمصادقات على الحساب وكل ما يتعلق بحساب العميل لدى الشركة .

إرسال كشف الحساب للعميل بصورة دورية

تقوم الشركة بإرسال كشوف الحساب للعملاء بصورة دورية عبر البريد الإلكترونى للعميل ، كما أن الشركة تقوم بإرسال كشوف الحساب للعملاء بصورة دورية عبر البريد المصرى المسجل بعلم الوصول بناءا على رغبة عملائها نظير رسوم يتحملها العميل وتخصم مباشرة من حسابه لدى الشركة وعليه يقر العميل بانه يرغب / لا يرغب فى إرسال أى كشوف حساب عبر البريد المصرى المسجل بعلم الوصول والاكتفاء فقط بإرسال كشف الحساب عبر البريد الإلكتروني الخاص به والرسائل النصية القصيرة عبر التليفون المحمول الموضح بها التنفيذات والإيداعات.

الطرف الثانى (العميل)

الاسم .....

التوقيع .....

إقــرار

يقر العميل بمناسبة تعامله مع الشركة بنظامى التسوية العادية (يومين) وكذا التسوية اليومية (التداول فى ذات الجلسة) أو أى نظام تسوية أخرى يتم استحداثه سواء بالجنيه المصري أو الدولار الامريكي أو أى عملة أخرى بتفويض الشركة فى إجراء المقاصة الداخلية بين حساباته لسداد الأرصدة المدينة التى تظهر بأى من هذه الحسابات وذلك خصما من أرصدته الدائنة فى الحسابات الأخرى التى تسمح بذلك ، وأنه عند إجراء هذه المقاصة فإنه يقر مسبقا بموافقته على سعر الصرف المعلن لدى البنك المركزى المصرى الذي يتم به التحويل من عملة إلى أخرى ولا يحق له الرجوع على الشركة حاليا أو مستقبلا بأية حقوق ناتجة عن هذه التحويلات .

كما يقر العميل بموافقته على تجميد أية أسهم يكون قد تم شرائها أو يتم شرائها من خلال الشركة وكذلك تجميد كافة الأسهم التى يتم الاكتتاب فيها لحسابه فور قيدها للتداول ويتعهد ويقر بعدم طلب فك تجميد الأسهم المشار إليها إلا فى حالة أن يكون رصيده دائنا وثابت ذلك بكشف حسابه كما يقر بعدم طلب التصرف فى تلك الأسهم إلا من خلال الشركة حتى يتم سداد كامل المديونية الثابتة فى كشف حسابه لدى الشركة.

كما يقر العميل بأنه فى حالة عدم الوفاء بقيمة الأوراق المالية المشتراة لصالحه من خلال الشركة وذلك خلال جلستى تداول من تاريخ التسوية يكون من حق الشركة بيع الكمية التي لم يسدد قيمتها بسعر السوق دون الحاجة لإخطار أو إنذار أو الرجوع إليه ، وأنه في حالة عدم كفاية حصيلة بيع الأوراق المالية لتغطية تلك المديونية يحق للشركة بيع الأرصدة الورقية المتاحة لدي الشركة فى حدود تغطية باقي الرصيد المدين.

توقيع العميل

.....

ملحق عقد لتداول الأوراق المالية

وفقاً لآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة

إنه فى يوم ..... الموافق ...../ ...../ ..... تم الاتفاق بين كل من :

أولاً : شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات (ش.م.م)

ثانياً : السيد / شركة / ..... الثابت البيانات بنموذج البيانات على الآتى :-

تمهيد

انطلاقاً من رغبة العميل فى التعامل من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة (Intra Day Trading) الصادر به قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (67) لسنة 2012 فى 2012/10/8 . وبعد أن أقر العميل بأنه اطلع على نموذج الإفصاح المعد من الشركة والمرفق بهذا العقد والموضح به المخاطر الاستثمارية التى قد يتعرض لها العميل عند التعامل على الأسهم وفق هذه الآلية ، وبأنه يقبل تحمل هذه المخاطر الاستثمارية نتيجة الاستثمار من خلالها ، و كذا إقرار العميل بأنه قد اطلع على القواعد المنظمة للتعامل فى سوق الأوراق المالية بصفة عامة و كذا المنظمة للتداول فى ذات الجلسة المرفقة بهذا العقد ، و التزامه بها بإرادة حرة واعية خالية من العيوب ، ولما كانت الشركة قد حصلت على موافقة الهيئة على قيامها بمزاولة نشاط التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة ، فقد اتفق الطرفان بعد أن أقرا باكتمال أهليتهما القانونية على ما يلى :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ، وعليه فقد وافق العميل على أن تتولى الشركة التعامل باسمه ولحسابه وفقاً لآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة.

(البند الثانى)

تلتزم الشركة بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها من العميل بعد التأكد من أن الأسهم المطلوب التعامل عليها والواردة بالأمر الصادر منه هى أحد الأسهم المسموح بالتعامل عليها وفقاً لهذه الآلية ، وتلتزم الشركة بفتح حساب مستقل للعميل خاص بعمليات التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة ، بحيث تكون جميع تعاملاته وفقا لهذه الآلية مفرزة عن تعاملاته الأخرى .

(البند الثالث)

يقر العميل بعلمه بالقيود التى تفرض على التعامل بهذه الآلية وبخاصة القيد الخاص بعدم جواز زيادة حجم التعاملات اليومية للعميل الواحد على ما تقرره الهيئة العامة للرقابة المالية ، وفى حالة تجاوز العميل لتلك القيود يحق للشركة بيع أى أسهم أخرى بمحفظة العميل لتغطية مركزه المالى دون إخطار العميل أو الرجوع إليه .

(البند الرابع)

يتعهد العميل بالوفاء بكافة الالتزامات المرتبطة و الناشئة عن تعاملاته تنفيذا لهذا العقد ، وفقا لجدول المصروفات والعمولات المرفق بهذا العقد .

(البند الخامس)

من المتفق عليه بين الطرفين أنه فى حالة عدم قيام العميل ببيع كمية الأسهم السابق شراؤها فى ذات الجلسة فإن العميل يفوض الشركة فى بيع كل أو جزء من كمية الأسهم المشتراة بذات الجلسة ، أو أى أسهم أخرى بمحفظة العميل لتغطية المركز المالى للعميل ويكون للشركة حق البيع قبل نهاية الجلسة بخمسة عشر دقيقة أو فى تاريخ التسوية ، وفى حالة عدم تغطية ناتج البيع لرصيد العميل المكشوف يكون للشركة الحق فى الرجوع على العميل فى حدود باقى الرصيد المكشوف .

(البند السادس)

فى حالة قيام العميل بالتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة فإن هذا العقد يعتبر ملحقا لعقد فتح الحساب الأساسى للتعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة و الموقع مع الشركة المؤرخ فى ..... / ..... / ..... ، ولعقد فتح الحساب للتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية .

(البند السابع)

يتم تسوية أية منازعات بين الشركة و العميل بذات الوسيلة المتفق عليها فى العقد الأصلى المؤرخ فى ..... / ..... / .....

الطرف الأول (الشركة)	**الطرف الثانى (العميل)**
الاسم	الاسم .....
التوقيع.....	التوقيع.....

نموذج الإفصاح عن المخاطر الاستثمارية
المتعلقة بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة

أولا : المخاطر العامة المرتبطة بالاستثمار من خلال آلية التعامل على الأســهم فى ذات الجلسة:

تود الشركة أن تحيط عميلها علماً بما يلى :

1- أن آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة ينطوى على قدر عال من المخاطر.

2- لا تعتبر آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة ملائمة للمستثمر ذى المصادر التمويلية المحدودة بشكل عام ، حيث قد لا تتوافر لديه القدرة على تحمل واستيعاب المخاطر المرتفعة المرتبطة بهذه الآلية .

3- أن المستثمر من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة يجب أن يكون على علم تام و استعداد لمواجهة احتمال التعرض لخسائر ضخمة قد تصل إلى خسارة كامل المبالغ التى خصصها للاستثمار من خلال هذة الآلية ، بالإضافة إلى أن العمولات والمصاريف الأخرى قد تقلل الأرباح الرأسمالية أو قد تزيد من قيمة الخسائر الرأسمالية .

4- لا ينصح بأن يخصص للاستثمار وفقاً لهذه الآلية أية أموال تم تجنيبها من العميل المستثمر للإنفاق على بنود العلاج أو التعليم أو مصاريف المعيشة ، كما لا ينصح أن يتم اللجوء لتمويل الاستثمار من خلال هذه الآلية عن طريق السحب على المكشوف أو الحصول على قرض من أحد البنوك أو رهن العميل أحد عقاراته أو مشروعاته لتوفير السيولة اللازمة للاستثمار من خلال هذه الآلية ، كما أنه من غير المسموح به قيام العميل بشراء أسهم وفقا لهذه الآلية تمويلا من خلال شركة السمسرة ما لم يكن بينهما عقد شراء بالهامش .

5- يتطلب الاستثمار من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة ضرورة المعرفة والدراية التامة بأسواق المال وأساليب عملها وأنماط الاستثمار بها ، فضلا عن معرفة المستثمر أهم الآليات والاستراتيجيات المستخدمة فى آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة إضافة إلى ضرورة معرفته بدرجة تقلبات السوق فى مختلف الظروف الاقتصادية وما يتطلبه من استخدام انواع معينة من الأوامر .

6- يتطلب الاستثمار من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة ، قيام المستثمر بالمتابعة اللحظية والدقيقة لشاشات التداول للتعرف على اتجاه أسعار الأسهم التى يتعامل عليها بهذه الآلية ، حتى يستطيع تقليل المخاطر المحتمل مواجهتها من خلال اتخاذ القرار فى الوقت المناسب خلال جلسة التداول .

7- يتضمن الاستثمار من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة تعرض المستثمر غير المحترف لأشكال متعددة من المخاطر تفوق تلك التى يتعرض لها المستثمرين الآخرين ذوى الخبرة و المحترفين الذين يستثمرون فى السوق من خلال ذلك النظام ولديهم المعرفة والخبرة العملية بطبيعة هذه الآلية .

ثانيا : المخاطر الإضافية المرتبطة بالاستثمار من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة :

هناك مجموعة من المخاطر الإضافية التى يمكن أن يتعرض لها المستثمر فى حالة تعامله بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة والمعروف باسمIntra Day Trading وتطبيق المبادئ الإفصاح والشفافية وحماية المستثمر فقد رأت الشركة أن تطلع سيادتكم عليها للتأكد من معرفتكم بها واستعدادكم لتحملها فى حالة تعرضكم لها وفيما يلى ملخص للمخاطر الإضافية كما يلى :

1- مخاطر الشراء بالهامش عند التعامل بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة Margin Trading Risk :

إن قيام المستثمر بشراء أسهم وتمويل جزء من قيمة الأسهم المشتراة عن طريق الاقتراض بغرض التعامل من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة يزيد من احتمالات تحقيق خسائر يومية عقب نهاية كل جلسة فى حال اتجاه أسعار تلك الأسهم نحو الانخفاض ، فمع استمرار هذا الاتجاه الهبوطى خلال جلسة التداول قد يلجأ بعض المتعاملين إلى إنهاء الصفقات اليومية خلال ذات الجلسة مما يزيد من قيمة الخسائر المحققة وقد ينتج عن ذلك خسارة كامل المبالغ المقترضة لتمويل الاستثمار من خلال هذه الآلية وقد تتعدى الخسائر المحققة قيمة هذه المبالغ المقترضة مما يؤدى إلى تآكل جزء من أموال العميل الذاتية.

2- مخاطر السوق Market – Risk :

فى ظل التعامل بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة يتحمل العميل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية (آلية التداول بالهامش) ويزيد من تلك المخاطر أهمية غلق المراكز المكشوفة فى حالة التداول بالهامش بالبيع خلال ذات الجلسة ، وفى ضوء أن هناك نوعية من المخاطر التى قد تتعرض لها كافة الأوراق المالية بالسوق خلال جلسة التداول مثل الإعلان عن أحداث عامة أو أحداث مرتبطة بالاقتصاد الكلى وسواء كانت هذه الأحداث ايجابية أو سلبية ، فإن هذه الأحداث يترتب عليها تقلبات سعرية حادة تساهم فى زيادة الأرباح أو الخسائر التى يحققها العميل المتعامل بهذه الآلية .

وتجدر الإشارة هنا إلى المخاطر الإضافية المترتبة على وقف التعامل إلكترونياً بحدودالإيقاف المؤقت Circuit Break على تداول السهم إذا بلغت نسبة الانخفاض أو الارتفاع فى السعر المرجح للتداول نسب معينة قد لا تمكن المستثمر من إغلاق المركز المكشوف خلال الجلسة فى حالة الشراء بالهامش مما قد يعظم من الخسائر إذا ما اتجه تأثير هذه الاحداث فى شكل معاكس للمراكز المالية المفتوحة ، بعكس الحال فى حالة تكوين العميل لمراكز مالية طويلة الأجل Long Position يتم تحويلها من الأموال المملوكة المتاحة للاستثمار من قبل العميل لفترة زمنية طويلة الأجل .

3-مخاطر الاتصال فيما بين نظم العمل Communication Risk:

هناك بعض المخاطر المرتبطة بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة مثل تعطل خطوط الربط أو انقطاع التيار الكهربائى أو انقطاع خطوط الاتصالات ، كذلك تزداد المخاطر المرتبطة بهذا النظام فى حال قيام المستثمر بالتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حيث يكون هناك احتمالات لحدوث أعطال بالشبكة أثناء جلسة التداول .

وقد يترتب على تلك الأحداث وغيرها من الأحداث غير المواتية عدم قدرة العميل على اتخاذ القرار الاستثمارى أو عدم قدرته على تنفيذ أوامره فى الوقت المناسب أثناء الجلسة ، وهو ما قد يزيد من الخسائر التى يواجهها المتعامل بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة .

4- مخاطر عدم خبرة العميل بالورقة المالية موضوع التعامل Security Risk:

إن التعامل على ورقة مالية شراء أو بيعاً فى ذات الجلسة يتطلب دراسة وافية لحركة أسعار تداولها خلال فترة معينة تسمح له بدراسة مستويات أسعار تداولها والوقوف على المدى السعرى لتحركها خلال جلسة التداول فضلا عن ضرورة معرفة الحد الأقصى والحد الأدنى لأسعار تداولها خلال فترة الدراسة .

فدخول المستثمر فى تعاملات على ورقة مالية من خلال آلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة دون دراسة فنية لحركة تداولها وتحديد التوقيت الملائم للشراء أو للبيع أثناء الجلسة ، أخذا فى الاعتبار محدودية عدد ساعات التداول وضرورة اتخاذ القرار الاستثمارى بسرعة ، عدم إلمام العميل بذلك ، قد يؤدى إلى تعظيم خسائره ، فضلاً عن المخاطر الأخرى المترتبة على الأحداث الجوهرية التى يمكن أن تعلن عنها الشركة خلال جلسة التداول والتى يفترض أن يتفاعل معها المستثمر ويتأثر قراره بها ، وهو ما يتطلب وعى المستثمر التام بأسواق المال واستراتيجيات وأساليب الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها .

5- مخاطر سعر الصرف Currency – Risk:

إن التعامل بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة على أسهم بعملة أجنبية مغايرة لعملـة المستثمر قد يترتب عليه تحقيق المستثمر لخسائر إضافية نتيجة التغيير فى سعر الصرف، حيث قد يحقق المستثمر أرباح رأسمالية نتيجة الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع ، ولكن تغير سعر الصرف قد يؤدى إلى تآكل هذه الأرباح بل و تحقيق خسائر عند التحويل للعملة الأجنبية ، وفى حال تحقيق خسائر نتيجة التعامل فى ذات الجلسة فقد يؤدى تحويل العملة إلى التأثير فى مقدار هذه الخسائر .

أقر باطلاعى وموافقتى على ما ورد بهذا النموذج بشأن الإفصاح عن المخاطر الاستثمارية المتعلقة بآلية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة

الاسم : .....

التوقيع : .....

عقد تلقى وتنفيذ عمليات

شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة

إنه فى يوم : ..... الموافق ..... / ..... / .....

تم الاتفاق بين كل من

أولاً : شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات (ش.م.م) منشأة وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط من هيئة سوق المال رقم 421 ، والكائن مقرها فى 22 أ شارع الدكتور أنور المفتى – مبنى طيبة 2000 الإدارى – مدينة نصر - القاهرة .

ويمثلها فى هذا الاتفاق السيد / ..... بصفته .....

ويشار إليها فى هذا العقد بـ (الشركة) أو (الطرف الأول)

ثانياً : السيد / شركة .....

الثابت بياناته بنموذج بيانات العميل الملحق بهذا العقد .

ويشار إليه فى هذا العقد بـ (العميل) أو (الطرف الثانى)

تمـهيد

حيث أن "الطرف الأول" شركة مساهمة مصرية ومن الشركات العاملة فى مجال الوساطة فى الأوراق المالية وفقا لأحكام القوانين النافذة فى جمهورية مصر العربية ، وتتمتع بخبرة واسعة وسمعة طيبة لدى العملاء فى هذا المجال ، وقد حصلت على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاولة نشاط تلقى الاكتتاب فى وثائق صناديق الاستثمار بتاريخ 2020/01/08 ، كما صدر لها الموافقة على تلقى وتنفيذ عمليات الشراء شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة بتاريخ 2020/04/09 .
ولما كان "العميل" من عملاء "الشركة" ويرغب فى الاستفادة مما تقدمه الشركة بشأن خدمة الاكتتاب وتلقى وتنفيذ عمليات شراء واسترداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة ، وحيث توافقت إرادة طرفى هذا العقد ، لذا فقد اتفقا بعد أن أقر كل منهما بأهليته القانونية للتعاقد على تنفيذ مايلى :

البند الأول : حكم التمهيد والملاحق والمرفقات

يعتبر التمهيد السابق ونموذج بيانات العميل وعقد فتح الحساب وعقد عن طريق الشبكة الدولية للمعلومات وأية ملاحق تبرم بمناسبة هذا العقد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا ومتمما له .
تسرى أحكام نشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات الخاصة بكل صندوق على هذا العقد ، ويعد باطلا كل اتفاق يخالف الأحكام الواردة بها ، وفى حال وجود أى تعارض بين أحكام هذا العقد وبين أحكام نشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات تسرى أحكام نشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات دون غيرها .
تسرى أحكام عقد فتح الحساب المبرم بين الشركة والعميل فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا العقد .

البند الثانى : موضوع العقد

تقوم الشركة بموجب هذا العقد بشراء / استرداد وثائق صناديق الاستثمار المفتوحة لحساب العميل بناءا على تعليماته وبما لايخالف أحكام نشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات والقواعد المنظمة لهذه العمليات .

البند الثالث : التزامات العميل

يقر العميل بأنه قد اطلع على النظام الأساسى للصندوق محل التعامل / نشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات ، وبالموافقة على جميع ما ورد بهم من أحكام .
يلتزم العميل بالأوامر الصادرة منه حتى موعد التنفيذ المحدد بالأمر ، ما لم يقم بإلغاء الأوامر الصادرة منه قبل هذا الموعد .
يقر العميل بأنه غير ممنوع من التعامل طبقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، كما يقر بتحمل كافة المسئوليات والتبعات القانونية المدنية والجنائية فى حال ثبوت عكس ذلك .
يلتزم العميل بإيداع قيمة شراء الوثائق المشتراة لحسابه وكذلك سداد العمولات المنصوص عليه بنشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات للصندوق محل التعامل .

البند الرابع : التزامات الشركة

تلتزم الشركة بشراء / استرداد الوثائق باسم ولحساب العميل طبقا لأحكام القانون .
تلتزم الشركة بتخصيص حساب فرعى مستقل لعمليات شراء / استرداد الوثائق .
تلتزم الشركة بإدخال أوامر الشراء / الاسترداد عن طريق وسيلة الربط الآلى بينها وبين كل من مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة مع مراعاة كميات ومواعيد الشراء / الاسترداد المحددة بكل أمر بما يتناسب والمواعيد المحددة بنشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات .
تلتزم الشركة بتسليم كل مشترى مستخرج إلكترونى مختوم بخاتمها لشهادة شراء الوثائق بموجب قسيمة الإيداع ، على أن يتضمن المستخرج الإلكترونى البيانات المنصوص عليها بالقواعد المنظمة لعمليات شراء واسترداد الوثائق .
تلتزم الشركة بتحويل مبالغ الاسترداد المستحقة للعميل فى الحساب المخصص لعمليات شراء واسترداد الوثائق طبقا للشروط المحددة بنشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات .
تلتزم الشركة بإخطار العميل بتنفيذ عملية الشراء / الاسترداد خلال اليوم التالى للتنفيذ على الأكثر .
تلتزم الشركة بمبادئ المساواة والحرص على مصالح كافة العملاء ، وبذل عناية الرجل الحريص فى سبيل تحقيق ذلك .

البند الخامس : العمولات والمصروفات

تحدد العمولات وفقا لما هو منصوص عليه بنشرة الاكتتاب / مذكرة المعلومات.
يتحمل العميل كافة المصروفات الآتية وتخضم مباشرة من الحسساب دون الرجوع إليه.
مصاريف تحصيل الشيكات المقررة من قبل البنوك .
مصاريف التحويلات البنكية الواردة على حساب العميل كافة منها وإليها والمحددة من قبل البنوك .
يلتزم العميل بسداد الرسوم والمصروفات الحكومية والدمغات والضرائب المترتبة على عمليات شراء / استرداد الوثائق .
لا تستحق الأرصدة الدائنة للعميل أى فوائد عن العمليات محل هذا العقد.

البند السادس : سعر الصرف

لا تتحمل الشركة أي مسئولية بشأن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ، علماً بأن هذه الحسابات تخضع لكافة الأحكام والقواعد والتعليمات النقدية السائدة بجمهورية مصر العربية.

البند السابع : غسل الأموال

يقر العميل بأنه المالك الأصلى والمستفيد الوحيد من هذا الحساب وبأن جميع مصادر أمواله مشروعة ويقوم باستيفاء كافة المستندات المتعلقة بقواعد غسل الأموال .
يلتزم العميل بموافاة الشركة بأية بيانات تطلبها لتحديد مصادر أمواله المستثمرة فى شراء / استرداد الوثائق وفقا لأحكام قانون جمهورية مصر العربية وقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية وكتبها الدورية وكذا التعليمات الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وأى هيئة حكومية فى هذا الشأن.
يتحمل العميل المسئولية القانونية فى حالة ثبوت عدم صحة أياً من المستندات أو البيانات المقدمة منه مع احتفاظ الشركة بكافة حقوقها القانونية فى مواجهة العميل .

البند الثامن : السرية

تلتزم الشركة باحترام السرية لكامل تعاملات العميل ، ولايسرى هذا الالتزام بالسرية على المعلومات التى فد تكون متاحة للغير بصفة عامة أو بفعل العميل ، أو مطلوب نشرها أو الافصاح عنها بمقتضى القانون او أمر قضائى أو أمر حكومى.
من المعلوم أن كافة الأكواد السرية أو كلمات المرور التى يحصل عليها العميل من الشركة هى شخصية ولا يجوز أن يسمح للغير بالاطلاع عليها (ويعد من غير العاملين لدى الشركة أو غيرهم) وفى حالة قيام العميل بتسليم هذه الأكواد أو كلمات المرور للغير يتحمل العميل وحده كافة التبعات القانونية المترتبة على ذلك .

البند التاسع : مدة العقد

مدة هذا العقد سنة ميلادية تبدأ من تاريخ تحريره ، وتجدد مدة هذا العقد لمدة أو لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته فى عدم التجديد قبل شهر من انتهاء المدة الجارية دون أدنى أثر علي عقد فتح الحساب ، وتنتهي مدة هذا العقد فورا فى حالة انتهاء أو إنهاء مدة عقد فتح الحساب ، وفى كافة الأحوال لا يتم إنهاء التعاقد إلا بعد تسوية الحساب .

البند العاشر : تعديل العقد

يحق للشركة فى أى وقت أن تخطر العميل برغبتها فى تعديل شروط العقد أو أى ملحق خاص به بموجب كتاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول ، وفى حالة عدم اعتراض العميل عليه خلال 15 يوماً من تاريخ الاستلام بعد ذلك قبولاً لهذه التعديلات .

فى حالة اعتراض العميل على التعديلات على أن يكون الإعتراض مكتوبا ويسلم إلى الشركة يحق للشركة إنهاء التعاقد وتصفية حساب العميل دون أدنى مسئولية على الشركة مع إلتزام العميل بسداد المديونية إن وجدت فورا ويتحمل العميل أى نفقات مترتبة على إقفال الحساب .

البند الحادى عشر : المراسلات والإنذارات والإعلانات وطريقة تلقى الأوامر وإرسال كشف الحساب

يتم إرسال كافة المراسلات وفقاً لأحكام عقد فتح الحساب.
يتم تلقى أوامر شراء/ استرداد الوثائق وفقا للطرق المنصوص عليها فى عقد فتح الحساب ووفقاً للقواعد المنظمة لذلك من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية .
يتم إرسال كشف الحساب وفقاً للدورية المحددة بعقد فتح الحساب.
العناوين وأرقام التليفون والفاكس وعناوين البريد الإلكترونى الواردة في نموذج بيانات العميل والمتعاملين المرفقة بعقد فتح الحساب موثقة لدى الشركة ، ومن ثم كافة الإعلانات القضائية والمراسلات والإنذارات والإخطارات التى تتم عليها وفقا لهذا العقد عليها صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية ويلتزم العميل فى حالة حدوث أى تغيير عليها بإخطار الشركة كتابة.

البند الثانى عشر : القانون واجب التطبيق

تسرى على هذا العقد أحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية والقرارات المنفذة لهذه القوانين ، وكذلك القرارات والكتب الدورية والتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية ، والبورصة المصرية ، والجهات الرقابية الأخرى .

البند الثالث عشر : تسوية المنازعات

أى نزاع قد ينشأ فى تنفيذ أو تفسير هذا العقد أو ملحقاته يتم تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية وفى حالة عدم التوصل لحل مرضى للطرفين يتم حسم النزاع عن طريق التحكيم وفقا لأحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم 27 لسنة 1994 ووفقا لقواعد مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم عن طريق محكم فرد ويكون مقر التحكيم بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية ويكون التحكيم باللغة العربية .

البند الرابع عشر : نسخ العقد

تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

الطرف الأول (الشركة)	**الطرف الثانى (العميل)**
الاسم	الاسم .....
التوقيع	التوقيع .....

عقد توفير تمويل شراء أوراق مالية بالهامش

إنه فى يوم : ..... الموافق ..... / ..... / .....

تم الاتفاق بين كل من

أولاً : شركة مباشر لتداول الأوراق المالية والسندات (ش.م.م) منشأة وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط من هيئة سوق المال رقم 421 ، والكائن مقرها فى 22 أ شارع الدكتور أنور المفتى – مبنى طيبة 2000 الإدارى – مدينة نصر - القاهرة .

ويمثلها فى هذا الاتفاق السيد / ..... بصفته .....

ويشار إليها فى هذا العقد بـ (الشركة) أو (الطرف الأول)

ثانياً : السيد / شركة .....

ويشار إليه فى هذا العقد بـ (العميل) أو (الطرف الثانى)

تمهيد

حيث أن "الطرف الأول" شركة مساهمة مصرية ومن الشركات العاملة فى مجال الوساطة فى الأوراق المالية وفقا لأحكام القوانين النافذة فى جمهورية مصر العربية ، وتتمتع بخبرة واسعة وسمعة طيبة لدى العملاء فى هذا المجال ، وقد حصلت على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاولة نشاط الشراء بالهامش بتاريخ 2012/8/7 .

ولما كان "العميل" من عملاء "الشركة" ويرغب فى قيام "الشركة" بتوفير تمويل لسداد جزء من ثمن شراء أوراق مالية لصالحه ، وحيث توافقت إرادة طرفى هذا العقد ، لذا فقد اتفقا بعد أن أقر كل منهما بأهليته القانونية للتعاقد على تنفيذ مايلى :

البند الأول : حكم التمهيد

يعتبر التمهيد السابق وعقد أمناء الحفظ المبرم بين "العميل" وأحد أمناء الحفظ وعقد فتح الحساب المبرم بين "العميل" و "الشركة" وأى من ملاحق تلك العقود جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا ومتمما له .

البند الثانى : موضوع العقد

1- وافقت "الشركة" على توفير التمويل اللازم لسداد جزء من ثمن الأوراق المالية التى يرغب "العميل" بشرائها بمسمى تمويل عمليات شراء الأسهم بالهامش لصالح "العميل" وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 ، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 67 لسنة 2014 بتاريخ 2014/04/27، وذلك طبقا لما يتوافر له من أموال مخصصة وذلك مقابل عمولات متفق عليها وفقا لما هو وارد بهذا العقد .

2- فوض "العميل" ووكل "الشركة" فى تنفيذ عمليات شراء وبيع الأسهم باسم و لصالح "العميل" وفى إدارة حساباته بيعا وشراءا ، ويكون هذا التوكيل فى حدود الأوراق المالية المشتراة بالهامش أو المقدمة كضمان بموجب هذا العقد والمحفوظة لدى أمين الحفظ ، ويعتبر توقيع "العميل" على هذا العقد إقرارا منه بذلك لا يجوز الرجوع فيه لأى سبب من الأسباب .

البند الثالث : قيمة التمويل الممنوح

1- بمقتضى هذا العقد و تنفيذا لأحكامه وبنوده ، وافقت "الشركة" على التمويل بما يعادل قيمة لا تزيد عن 50% من قيمة الأوراق المالية المشتراة بالهامش لصالح "العميل" ، أما فيما يخص السندات الحكومية فقد وافقت "الشركة" على تمويل نسبة لا تزيد عن 80% من قيمتها ، وذلك بناءا على طلب "العميل" وما لم تصدر تعليمات أخرى لتحديد نسب أخرى من الهيئة العامة للرقابة المالية ، وذلك كله بحيث لا تتجاوز مديونية "العميل" و/ أو مجموعته المرتبطة والتى ستظهر لدى "الشركة" أو أى نسبة أخرى تحددها الهيئة العامة للرقابة المالية .

2- يقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من العملاء تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية أو ما يجمع بينها اتفاق على التنسيق عند التصويت فى اجتماعات الجمعيات العامة للشركات أو مجالس إدارتها .

وبناءا على هذا التعريف يقر "العميل" أن مجموعته المرتبطة تضم كلا من : .....

كما يقر "العميل" بإخطار "الشركة" بأى مجموعات مرتبطة قد تستجد مستقبلا فور حدوث ذلك الارتباط .

البند الرابع : مدة هذا العقد

1- مدة هذا العقد سنة ميلادية تبدأ من تاريخ التوقيع على هذا العقد ويجدد تلقائيا مالم يخطر أحد طرفيه الطرف الآخر برغبته فى عدم التجديد قبل انتهاء مدة العقد الأصلية أو الممتدة بخمسة عشر يوما على الأقل بأى وسيلة من وسائل الإخطار الواردة فى البند العاشر من هذا العقد ، وبانتهاء مدة العقد الأصلية أو الممتدة ، يصبح رصيد المديونية المستحق على "العميل" لـ "الشركة" واجب الأداء فورا دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إخطار .

2- كما يحق لـ "الشركة" فى أى وقت ودون إبداء أسباب إخطار "العميل" بإيقاف – سواء مؤقت أو نهائى – إنهاء أو فسخ هذا العقد ، ويترتب على ذلك مطالبة "العميل" بسداد كامل مديونيته من أصل ومقابل تمويل وعمولات ومصاريف فى خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار "العميل" بالإيقاف أو الإنهاء أو الفسخ .

3- فى حالة إخلال "العميل" بأى بند من بنود هذا العقد أو ملاحقه ، يعتبر هذا العقد منتهيا ومفسوخا من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم قضائى ، وتكون المبالغ ومقابل التمويل والعمولات والمصاريف مستحقة الأداء فورا ، وينتج الإنهاء أثره بمجرد مرور ثلاثة أيام من تاريخ قيام "الشركة" بإخطار "العميل" بأنه أخل بالتزاماته أو تعهداته الواردة بهذا العقد ، ويتم الإخطار بأى من الوسائل الواردة فى البند العاشر من هذا العقد ، وفى هذه الحالة يحق لـ "الشركة" كنائب اتفاقى لـ "العميل" أن تقوم ببيع كل أو جزء من الأوراق المالية محل هذا العقد لتسوية مديونيات "العميل" وذلك بأى سعر من أسعار السوق المتاحة وذلك فور انتهاء المدد المذكورة بعاليه دون قيام "العميل" بتسوية المديونية المستحقة عليه .

البند الخامس : الضمانات المقدمة من العميل

1- ضمانا و تأمينا لسداد قيمة المديونية المستحقة على "العميل" – من أصل وعوائد وعمولات ومصاريف ومقابل تمويل – يخصص "العميل" لـ "الشركة" الأسهم المملوكة له والمحفوظة لدى أمين الحفظ بموجب عقد أمناء الحفظ ، كما يوافق "العميل" على أن جميع الأوراق المالية المحتفظ بها بحسابه التى تم أو سيتم شرائها بموجب هذا التمويل تعتبر مجمدة تأمينا لسداد المديونية المستحقة عليه ، كما يلتزم "العميل" بسداد نقدى قدره نسبة 50% من قيمة الأسهم المطلوب شرائها بالهامش على أن يتم إيداعها بحسابه المخصص لهذا الغرض أو أى نسبة أخرى طبقا للبند الثالث بعاليه أو أن يقدم "العميل" أحد الضمانات الآتية بذات القيمة:

- خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة صادرة لصالح "الشركة" من أحد البنوك المصرية أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزى المصرى.
- تجميد ودائع لدى أحد البنوك المصرية أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزى المصرى لصالح "الشركة" ويجوز تسييلها بناء على طلب "الشركة" دون اشتراط موافقة "العميل" على أن يتم تقييمها بنسبة 90% من أصل مبلغ الوديعة .

2- يجوز لـ "العميل" أن يقدم لـ "الشركة" أى أوراق مالية يتوافر بها الشروط الواردة بالبند السابع من هذا العقد ثم يحصل على تمويل بحد أقصى قدره 50% من قيمتها السوقية فى تاريخ تقديمها أو أى نسبة أخرى تحددها الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك وفقا لما تحدده وتوافق عليه "الشركة" على أن يكون من حق "العميل" فى هذه الحالة استخدام مبلغ التمويل وفقا لرؤيته بشرط موافقة "الشركة" على هذا الاستخدام.

3- يجوز لـ "الشركة" فى حال زيادة نسبة مديونية "العميل" إلى القيمة السوقية للأوراق المالية عن الحد المبين فى البند الثالث بعاليه أن تطلب من "العميل" ضمانات أخرى أو بأن يسدد الفارق نقدا ، وفى حال عدم تنفيذ "العميل" لهذا الطلب يكون مخلا بالتزاماته الواردة بهذا العقد . ومن المتفق عليه بين الطرفين أنه يحق لـ "العميل" فى أى وقت سداد كل أو جزء من باقى قيمة الأوراق المالية محل هذا العقد .

البند السادس : حق الإدارة

1- يوافق "العميل" ويفوض "الشركة" فى إدارة حساباته الخاصة بيعا وشراء ، وذلك بالنسبة لأوراقه المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان .

2- كما يقر "العميل" بعدم أحقيته فى التصرف بأى نوع من أنواع التصرف فى الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو تلك المقدمة كضمان والمحفوظة لدى أحد أمناء الحفظ إلا بعد موافقة "الشركة" الكتابية على ذلك .

3- يقر العميل بأحقية الشركة فى تجميد الرصيد والتصرف بالبيع في كل أو جزء من الأوراق المالية و السندات المملوكة له أو تسييل خطابات الضمان البنكية أو بيع أسهم وأذون الخزانة المقدمة كضمان منه لضمان عمليات التداول بالهامش، و ذلك في الحدود التى تمكنه من تغطية الرصيد النقدي المدين المكشوف للطرف الثاني نتيجة عدم سداد قيمة عمليات شراء أوراق مالية أو سندات حسب ما ورد في العقد بالإضافة إلى العمولات و تكاليف التمويل و كذلك المصروفات التي تترتب على عدم السداد وذلك على حسابه وتحت مسئوليته وذلك دون الرجوع له أو إخطاره قبل اتخاذ أي إجراءات بيع.

(ومن المعلوم أن المقصود بالأوراق المالية و السندات في هذا البند تلك الأوراق محل التعامل بالهامش أو المقدمة كضمانات أصلية أو إضافية محل هذا العقد)

4- في حالة عدم تغطية حصيلة البيع أو تسييل الضمانات للرصيد النقدي المدين يحق للشركة الرجوع على العميل للوفاء بباقي الدين، مع تحمله كافة الأعباء المترتبة على ذلك بما في ذلك العوائد القانونية .

البند السابع : الأوراق المالية محل التمويل

1- من المتفق عليه أنه لا يجوز أن يكون محل الشراء بالهامش إلا الأوراق المالية التى تتوافر فيها المعايير التى تضعها إدارة البورصة وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية وتوافق عليها "الشركة".

2- يقوم "العميل" بإصدار أوامر شراء وبيع الأوراق المالية بالهامش لـ "الشركة" وذلك وفقا للوسائل المعدة والمتفق عليها ،ويحق لـ "الشركة" الامتناع عن تنفيذ أى عملية شراء أوتمويل وفقا لهذا النظام إذا كان صافى رأسمال "الشركة" منخفضا عن الحدود الواردة فى معاييرالملاءة المالية الصادرة عن الهيئة أو إذا كانت ستؤدى إلى تجاوز مجموع المبالغ المستحقة لـ "الشركة" أو ما يحتفظ به من ضمانات بالنسبة لورقة مالية واحدة نسبة 60 % من الأموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش وفقا لما تحدده الهيئة فى هذا الشأن أو ستؤدى إلى تجاوز مديونية "العميل" أو المجموعة المرتبطة من العملاء نسبة 60 % من الأموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش وفقا لما تحدده الهيئة فى هذا الشأن أو فى حالة عدم توافر مبلغ التمويل لدى "الشركة" بأى وجه من الوجوه .

3- وافق "العميل" على قيام "الشركة" بالإطلاع على حساباته من الأوراق المالية لدى أى جهة وخاصة شركة مصر للمقاصة أو أى من أمناء الحفظ أو أى من شركات الاستعلام أو التصنيف الائتمانى أو أى جهة أخرى تراها "الشركة" وذلك للوقوف على ملاءة العميل ومدى التزامه بتعهداته .

البند الثامن : استرداد الضمانة

1- يحق لـ "العميل" بمقتضى هذا العقد الوفاء بباقى ثمن الأوراق المالية فى أى وقت كما يحق له طلب استرداد كل ما يزيد من الضمانات المقدمة منه لـ "الشركة" للوفاء بالتزاماته إذا انخفضت نسبة مديونيته عن 50% أو النسبة التى تحددها الهيئة أو استخدامها كضمان فى أى عمليات شراء أخرى يراها .

2- يحق لـ "العميل" استبدال الأوراق المالية المقدمة منه كضمان لـ "الشركة" بأوراق مالية أخرى بشرط أن تقبلها "الشركة"

البند التاسع : آثار التجميد

1- يقر "العميل" أن من حق "الشركة" أن تجمد لصالحه أى أسهم مجانية أو أسهم زيادة رأس المال أو أسهم التجزئة لجميع الأوراق المالية المحفوظة لـ "العميل" لدى أمناء الحفظ كما يقر بأحقية "الشركة" فى تحصيل قيمة كوبونات جميع تلك الأوراق المالية فى مواعيد استحقاقها ، واستخدام القيمة المحصلة فى سداد جزء أو كل المديونية المستحقة على "العميل"لـ "الشركة" ، من أصل وعوائد وعمولات ، ويعتبر توقيع "العميل" على هذا العقد تفويضا منه لـ "الشركة" كنائب اتفاقى عنه بالقيام بهذا الإجراء دون الرجوع إلى "العميل" ، دون أن يخل هذا بالتزام "العميل" بسداد المديونية المستحقة عليه فى موعدها ومن مصادره الخاصة.

2- يلتزم العميل بنقل وتجميد كل الأوراق المالية التى سيتعامل عليها وفقا لهذا النظام (الشراء بالهامش) أو التى يقدمها كضمان إلى أمين حفظ تعتمده "الشركة" كما يضمن "العميل" سلامة هذا التجميد ونفاذه ويتعهد بأن لا يؤتى عملا يحول دون استعمال "الشركة" لحقوقها المستمدة من هذا العقد أو ملحقاته .

3- دين "الشركة" غير قابل للتجزئة وعليه فإن كل سهم من الأسهم محل هذا العقد ضامن لسداد الدين بالكامل ومستحقاته .

البند العاشر : التزامات العميل

1- يقر "العميل" بصحة كافة بياناته الواردة بصدرهذا العقد وأيضا الواردة فى العقد المبرم مع أمين الحفظ ، ويتعهد بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة على عاتقه بموجبهما.

2- يتعهد "العميل" بأن يحافظ على نسبة الضمانات المقدمة منه لـــ "الشركة" وبحيث تكون دائما نسبة المديونية إلى الضمانات لا تتجاوز نسبة 50% وبما لا يقل عن 80% بالنسبة للسندات الحكومية أو أى نسب أخرى وفقا لما هو موضح فى البند الثالث بعاليه كما يتعهد "العميل" بالسداد النقدى أو بتقديم ضمانات إضافية عند زيادة نسبة مديونيته إلى القيمة السوقية للأوراق المالية محل الشراء عن الحدود الواردة فى هذا العقد .

3- من المتفق عليه أنه يحق لـ "الشركة" إعادة تقييم الأوراق المالية ، وأنه إذا تبين لها نتيجة ذلك أن مديونية "العميل" قد تتجاوز نسبة 60% ونسبة 85% بالنسبة للسندات الحكومية من قيمتها السوقية بسعر الإقفال وتقوم "الشركة" بإبلاغ "العميل"عن انخفاض نسبة الضمانات إلى قيمة المديونية المستحقة وبضرورة تخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدى أو بتقديم ضمانات أخرى ويتم هذا الإبلاغ بأحد الوسائل الآتية :

- الهاتف ويعتبر قد تم إبلاغ "العميل" بمجرد إثبات أن "الشركة" قد اتصلت هاتفيا بـ "العميل" على أى من الأرقام الخاصة بـ "العميل" حتى لو لم يقم "العميل" بالرد .
- الفاكس وذلك على رقم فاكس "العميل" الموضح بهذا العقد .
- البريد الإلكترونى وذلك على عنوان البريد الإلكترونى لـ "العميل" المدون بصدر هذا العقد .
- رسائل شبكة المحمول (SMS) وذلك على هاتف المحمول لـ "العميل" المبين بصدر هذا العقد .

4- يكون للشركة اتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسييل الضمانات المقدمة من العميل للوصول بنسبة مديونيته إلى (50 %) من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراة بالهامش ، أو (80 %) بالنسبة للسندات الحكومية فى الحالات التالية :

- إذا لم يقم العميل بتخفيض نسبة مديونيته عن النسبة المشار إليها وذلك بعد مرور يومي عمل من إخطاره وفقا للآلية المتفق عليها بالعقد المبرم بينهما ولم يقدم ضمانات إضافية.
- إذا بلغت نسبة مديونية العميل (70 %) من القيمة السوقية للأوراق المالية أو (90 %) من القيمة السوقية للسندات الحكومية .

5- فى حال إخلال "العميل" لأى من بنود هذا العقد أو ملاحقه يحق لـ "الشركة" بيع الأسهم المجمدة دون التقيد بأى أحكام أو أى إجراءات منصوص عليها فى أى قوانين أخرى ، بحيث يحق لـ "الشركة" بيع الأوراق المالية المخصصة كضمان فى حالة هبوط سعرها بحيث يخشى أن تصبح غير كافية لضمان سداد المديونية المستحقة على "العميل" من أصل وعوائد وعمولات ،ويتم ذلك بعد إبلاغ "العميل" عبر أى وسيلة من الوسائل سالفة الذكر والواردة فى ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية .

6- حفاظا على حقوق "الشركة" فى حالة تعذر إبلاغ العميل بأى من الوسائل يحق لـ"الشركة" التصرف بالبيع للأسهم المجمدة تحت يدها وذلك بعد مرور يومين عمل من يوم محاولة الإبلاغ ، على ألا يكون ذلك السبب يرجع إلى "الشركة" .

7- فى حال فقد أى من الأوراق المالية المشتراة وفقا لهذا النظام أو المقدمة كضمان أى شرط من المعايير التى تضعها إدارة البورصة أو إيقاف التعامل عليها من قبل السلطات المختصة يكون من حق "الشركة" مطالبة "العميل" باستبدال هذه الأوراق المالية بأخرى تكون مقبولة لها ويحق لها بيعها دون أى إنذار وذلك إذا لم يقم "العميل" بعملية الاستبدال خلال يومين عمل من إخطاره وبأوراق مالية تكون مقبولة لـ "الشركة" .

8- يشترط ألا تزيد نسبة التركز للورقة المالية الواحدة للعميل الواحد عن (60 %) من الحد الأقصى المتاح لمحفظة العميل فى تاريخ الشراء ، كما يوافق على حق الشركة فى بيع أسهمه بدون إخطار مسبق فى حالة تجاوز نسبة ملكيته (75 %)من إجمالى قيمة التمويل الممنوح له فى ورقة مالية واحدة أو تجاوزت نسبة مديونيته (50 %)من إجمالى قيمة المحفظة محل الشراء بالهامش .

9- يقر "العميل" بأنه ليس من حقه الرجوع قانونا على "الشركة" أو مطالبتها بأى طريقة من الطرق بأى تعويضات أو أموال أو أوراق مالية فى حال إذا استخدمت "الشركة" أيا من حقوقها الواردة فى هذا العقد وخاصة حقها فى بيع الأوراق المالية المحفوظة باسم "العميل" إذا أخل بأى من التزاماته وذلك إذا ما ارتفعت أسعارها سواء فى الحال أو فى المستقبل .

البند الحادى عشر : أحكام عامة

1- يلتزم "العميل" بسداد مقابل تكلفة تمويل على رصيده المدين شهريا بواقع سعر الفائدة على الإقراض على الجنيه المصرى المعلن من البنك المركزى المصرى بالإضافة إلى نسبة 6 % سنويا قابلة للتغيير ، هذا بالإضافة إلى مصروفات وعمولات السمسرة والحفظ المركزى وصندوق حماية المتعاملين وضريبة الدمغة المقررة وأى عمولات أخرى واردة فى عقد فتح الحساب الموقع من "العميل" وأى عمولات أو مصروفات أخرى لازمة لتنفيذ العملية بالبورصة ، ويوافق "العميل" على قيام "الشركة" بتحميل حسابه بكافة هذه المبالغ يوميا مع خصمها شهريا من حسابه ويحق لـ "الشركة" تعديل هذه العمولات وأسعارها مستقبلا وذلك بعد إخطار العميل بالتعديلات بأى طريقة من طرق الإخطار المشار إليها بهذا العقد .

2- كل نصيحة بتوصيات من "الشركة" تتم بناءا على المعلومات المتاحة وبغرض خدمة "العميل" لا تعتبر ضمانا لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلى ، حيث قد يؤدى تذبذب الأسعار إلى الربح أو الخسارة لا تكون "الشركة" مسئولة عنها ، كما أنها غير مسئولة عن العمليات التى تقوم إدارة البورصة أو الهيئة العامة للرقابة المالية بإلغائها أو إجراء التنفيذ العكسى لها .

3- يقر "العميل" بإلمامه بكافة مخاطر عمليات شراء الأسهم بالهامش ويقر بأنه تسلم بيانا موضحا فيه على وجه التفصيل مفهوم الشراء بالهامش وكافة الإجراءات والمزايا والمخاطر والأحكام الأساسية .

4- يقر "العميل" بأنه المالك الأصلى والمستفيد الوحيد منفتح هذا الحساب وبأن جميع مصادر أمواله هى مصادر مشروعة ، ويقوم باستيفاء النموذج الخاص بذلك . كما يلتزم "العميل" بموافاة "الشركة" بأية بيانات إضافية قد تطلبها منه لتحديد مصادر الأموال المستثمرة فى شراء الأوراق المالية طبقا لأحكام القانون رقم 80 لسنة 2002 الخاص بمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 620 لسنة 2001 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4 لسنة 2003 وكذا النموذج المعد بمعرفة الهيئة فى هذا الشأن وذلك تطبيقا لمبدأ "اعرف عميلك".

5- العناوين والبيانات المبينة بصدر هذا العقد تعتبر محلا مختارا لطرفيه توجه عليها كافة المراسلات والإبلاغات ، وفى حال تغييرها يجب إخطار الطرف الآخر بذلك بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولا يسرى هذا التغيير فى حق "الطرف الآخر" إلا بعد استلامه لهذا الخطاب ويقر "العميل" بأنه إذا لم يرسل اعتراض على أى من كشوف الحساب المرسلة إليه من "الشركة" على عنوان المراسلات المسجل فى هذا العقد خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد لإرساله (أول كل شهر ميلادى) أن يبادر بطلبه من "الشركة" خلال أسبوع آخر فإذا لم يطلبه فى خلال هذه المدة فلا يحق له الاحتجاج بعدم وصوله فضلا عن أنه تعتبر صور خطابات "الشركة" وإخطاراتها إثباتا للإرسال ولما تحتويه تلك الكشوف .

6- تسرى على هذا العقد أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة والارتباط وقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 .

6- يجوز للطرف الأول تعديل أى بند من هذا العقد بعد إخطار الطرف الثانى ، وأية إخطارات ترسل إلى أو تسلم على العنوان المحدد فى نموذج بيانات العميل أو البريد الإلكترونى تعتبر صحيحة ومنتجة لآثارها ما لم يعترض العميل على التعديل خلال يومين عمل ، ويقر "العميل" بأنه اطلع على كافة البنود الواردة بهذا العقد وعددها اثنا عشر بندا وأنه لايوجد أى كشط أو شطب فيما ورد مطبوعا فى متن العقد .

البند الثانى عشر : الاختصاص القضائى

أى نزاع قد ينشأ فى تنفيذ أو تفسير هذا العقد أو ملحقاته يتم تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية وفى حالة عدم التوصل لحل مرضى للطرفين يتم حسم النزاع عن طريق التحكيم وفقا لأحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم 27 لسنة 1994 ووفقا لقواعد مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم عن طريق محكم فرد ويكون مقر التحكيم بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية ويكون التحكيم باللغة العربية .

الطرف الأول (الشركة)	**الطرف الثانى (العميل)**
الاسم	الاسم .....
التوقيع	التوقيع .....